



الطالب الجامعي والممارسة السياسية في الجزائر

النبش في الجذور والرهانات

Students and political practice in Algeria

Creuser dans les racines et les Paris

د. مولدي عاشور¹, ط. د / غلاب ربيع²***1** جامعة العربي التبسي - تبسة- (الجزائر) ، mouldi.achour@univ-tebessa.dz**2** جامعة العربي التبسي - تبسة- (الجزائر) rabie.ghellab@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2019/11/01 تاريخ القبول: 2021/01/07 تاريخ النشر: 2019/12/28

ملخص:

تتطرق هذه الدراسة إلى أحد المواضيع الرئيسية المتعلقة بالطلبة والممارسة السياسية في الجزائر دراسة سوسيو تاريخية، أي محاولة البحث عن أسباب تغيب الطالب الجامعي كفئة اجتماعية من فئات المجتمع عن الساحة السياسية.

يعتبر هذا الموضوع مثار جدل ونقاش كبيرين بين الأكاديميين العرب وغيرهم، بغرض الوقوف على الأسباب والعوائق التي أدت إلى عزوف الطالب الجامعي عن ممارسة السياسة، ففي المجتمع الجزائري تعرف نسب المشاركة في الحياة السياسية تراجعاً من استحقاق إلى آخر، وتأتي فئة الشباب في مقدمة من يقاطعون الانتخابات، وتشير الإحصاءات التي تنشرها المؤسسات الرسمية المنظمة للعملية الانتخابية أو بعض مؤسسات المجتمع المدني إلى أن فئة الشباب لا تولي أهمية كبيرة للممارسات السياسية وخاصة العزوف السياسي الذي انتشر بين الكثير من طلاب الجامعات بسبب الأوضاع الاجتماعية والسياسية كالتهميش والبطالة والخطاب السياسي الذي يحمل في طياته أسلوباً للترهيب والترغيب، وهو ما جعل الطالب يعيش نوع من الضبابية والعزوف السياسي نتيجة لما تعيشه البلاد من تخطيط ورفض سياسة التغيير من قبل النظام السياسي.

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة بحث أسباب تغيب الطالب باعتباره عضو فاعل في المجتمع والذين يعول عليهم في بناء المجتمع وتطويره، فهم القوة المحركة للتنمية السياسية وهو ما أدى إلى خروج

* المؤلف المرسل: . مولدي عاشور الإيميل: mouldi.achour@univ-tebessa.dz

الطلبة في مظاهرات للمطالبة بتغيير هذا النظام الفاسد في حراك شعبي منذ 22 فيفري إلى يومنا هذا, وبرزوعي سياسي نتيجة سلميته وحضارته.
الكلمات المفتاحية : الطالب الجامعي , الممارسة السياسية.

Abstract:

This study addresses one of the main topics namely" students and political practice in Algeria socio historical study. It is an attempt to find reasons for neglecting University students as a social group of community groups from the political scene.

This topic is controversial and of considerable abate among Arab scholars. It identifies obstacles and reasons that led to the reluctance of University student of politics .In the Algerian society, the participation in political life decreases from one occasion to another, Young people seem to boycott elections. Statistics published by the official institutions governing the electoral process or some institutions of civil society show that young people do not give great importance to political practices and especially the political reluctance among many student because of the social and political conditions, marginalization unemployment and political speeches which carries intimidation and enticement. This led the student lives a kind of blur and political disenfranchisement experienced by the country as a result of blundering and refused to change policy by the political system.

This study aims atexamining the causes of the exclusion of student as an active member of the community in building and developing the nation, understand the driving force of political development which led to the departure of students demanding change of the corrupt system in the mobility of people since 22 February to this day, And the emergence of political awareness as a result of its peacefulness and civilization.

Key Word : University student, political practice

Résumé:

Cette étude porte sur l'un des principaux sujets liés aux étudiants et à la pratique politique en Algérie, une étude d'histoire sociologique, c'est-à-dire une tentative de rechercher les

raisons de l'absence des étudiants universitaires en tant que catégorie sociale de la société de l'arène politique.

Ce sujet est un sujet de débat considérable parmi les universitaires arabes et autres, afin d'identifier les raisons et les obstacles qui ont conduit à la réticence de l'étudiant universitaire à pratiquer la politique. Dans la société algérienne, les taux de participation à la vie politique sont en recul, et les jeunes sont au premier plan de ceux qui boycottent les élections, Selon des statistiques publiées par les institutions officielles organisant le processus électoral ou certaines institutions de la société civile, la catégorie jeunesse n'attache pas une grande importance aux pratiques politiques, en particulier aux réticences politiques qui se sont propagées parmi de nombreux étudiants universitaires en raison de conditions sociales et politiques telles que la marginalisation, le chômage et le discours politique, qui entraînent une méthode d'intimidation et d'intimidation. Cela a amené l'étudiant à vivre un sentiment d'incertitude et de réticence politique en raison de la confusion du pays et du rejet de la politique de changement par le système politique.

Cette étude a pour but d'examiner les raisons de l'absence de l'étudiant en tant que membre actif de la société et dépendant d'eux pour construire et développer la société, en comprenant la force motrice du développement politique, ce qui a conduit les étudiants à des manifestations réclamant le changement de ce système corrompu dans le mouvement populaire depuis le 22 février, L'émergence de la conscience politique à la suite de la paix et de la civilisation.

Mots-clés: étudiant universitaire, pratique politique.

مقدمة:

إن التغيرات السياسية والاجتماعية التي تمر بها المجتمعات العربية تحتاج إلى الكثير من الدراسات العلمية العميقة هذا من اجل محاولة فهمها وتقديم بعض التفسيرات العلمية لها, ومن أهم الحقول المعرفية التي يعول عليها في تفسير الحراك السياسي والاجتماعي في العالم العربي المعاصر , علم

الاجتماع السياسي بصفته تخصصا معرفيا ينتهي إلى حقل السوسيولوجيا , ويهتم بدراسة الأنساق السياسية في علاقتها بالأنساق الاجتماعية , ومن الظواهر التي يهتم بتحليلها الممارسات السياسية والتي أصبحت تزايد أهميتها في زمننا المعاصر.

وتعتبر ممارسة السياسة طبيعة إنسانية في الكائن البشري , حيث تهتم بكيفية تنظيم شؤون الحكم والعلاقات بين الحكام والمحكومين وتختلف ممارسة السياسة من بلد إلى آخر كلا حسب إيديولوجية , كما أن هذه الممارسة تتطلب مجموعة من المعايير والقيم , ويعتبر العمل السياسي والمشاركة السياسية والعملية السياسية والتنشئة السياسية من الممارسات الأساسية للسياسة إذ أنها نشاطات متخصصة يقوم به الحكام والممثلون وتتضمن بعدا فعليا من خلال صياغة القرارات وبعدا رمزيا من خلال ما يحملونه من قيم وأفكار لتنظيم العلاقات , حيث تختلف أشكال ممارسة السياسة كالانخراط في الأحزاب السياسية والجمعيات والمشاركة في الانتخابات وكذا التنظيمات الطلابية.

ففي المجتمع الجزائري الذي تغطي فئة الشباب على بنيته الديمغرافية تعرف نسب المشاركة في الحياة السياسية تراجعاً من استحقاق إلى آخر , أو ما يعرف بالعرزوف السياسي وتأتي فئة الشباب في مقدمة من يقاطعون الانتخابات بسبب الأوضاع الاجتماعية والسياسية التي أدت إلى الابتعاد عن كل الممارسات السياسية.

وعليه فإن شريحة الطالب الجامعي والتي تندرج ضمن فئة الشباب كونها حاصلة على تأهيل علمي , من طرف أهم المؤسسات في المجتمع وهي الجامعة التي تفتح له أفق واسعة للإبداع وإظهار مهاراته في شتى المجالات , والطالب الجامعي في الجزائر كغيره من الفئات لديه اهتمامات متنوعة , حيث تعتبر مشاركته في العملية السياسية ليست وليدة القضايا الراهنة , بل تمتد إلى النضال ضد الاستعمار الفرنسي , حيث اعتمدت على الأسلوب السياسي كوسيلة لطرده من خلال تكوين تنظيمات طلابية و أحزاب وجمعيات للتداول مع المستعمر , ومن بعدها اللجوء إلى العمل المسلح , أما بعد الاستقلال عاشت الجزائر عقوداً من عدم الاستقرار والفوضى على المستوى الأمني والسياسي خاصة أحداث أكتوبر 1989 , والتي ساهمت في القضاء على هيمنة الحزب الواحد في الساحة السياسية والتوجه إلى تكريس ثقافة التعددية كأحد سمات المجتمع الديمقراطي في ذلك الوقت ولوصوريا ,

وفي خضم هذه الأحداث كانت فئة الطلبة الجامعيين من الفئات التي كانت متخوفة من إبداء رغبتها في المشاركة في الأنشطة السياسية خوفاً من الاعتقالات والنزج بهم في السجون ووضع قوانين تمنع ممارسة أي نشاط سياسي في الجامعة.

فالطالب الجامعي في الجزائر ورغم ما عاشته بلادنا في التسعينات من عشرية سوداء وصراعات سياسية والخروج من الأحادية إلى التعددية الحزبية وصدور بعض المراسيم التي تمنع إنشاء أي

جمعيات ذات طابع سياسي داخل الجامعات وضرورة فصل الجامعة عن السياسة، كل هذه العوامل الرئيسية جعلت من الطالب الجامعي يعيش نوع من الضبابية والعزوف السياسي نتيجة لفقدان الثقة وتفشي الفساد السياسي ونتيجة لما تعيشه البلاد من تخبط و غياب للشرعية الدستورية ورفض سياسة التغيير من قبل النظام السياسي باسم الشرعية الثورية، الأمر الذي قد نتج عنه طالب جامعي غائب وغير فعال في ممارسة السياسة،

لكن الحراك الشعبي ل 22 فيفري 2019 فجر لنا نوعا ما وعيا سياسيا , من خلال خروج الطلبة الجامعيين في مسيرات سلمية وحضارية لضرورة التغيير الجذري لكل أفراد وباءات النظام القديم، وبناء دولة القانون وهذا من خلال فتح الباب للمشاركة في صنع القرار للوصول الى قرار عقلائي رشيد، يخدم المصلحة العامة للبلاد.

وهذا يدفعنا إلى طرح التساؤلات التالية :

- ما هي جذور الممارسة السياسية للطلبة الجامعيين في الجزائر؟
- ما هي أهم نماذج وتجارب الممارسة السياسية للطلبة الجامعيين في الجزائر؟
- ما هي معوقات الممارسة السياسية للطالب الجامعي ؟

أولا - صياغة المفاهيم:

1- الطالب الجامعي:

التحديد اللغوي لمفهوم الطالب : تنوعت التعاريف المقدمة للطالب نورد البعض منها :

عرف المنجد في اللغة والأعلام بأن: الطالب جمعه طلبه وطلاب وطلب و طلب: أي التلميذ والطالب من يطلب العلم ويطلق على التلميذ في المرحلتين الثانوي والعالية (دون مؤلف، 1991، صفحة 94).

وفي لسان العرب لابن منظور جمع طلبه طلاب ويطلق على من يسعى في التحصيل على شيء، جاء في الحديث الشريف مفهوم لا يشبعان طالب العلم وطالب مال(الناصر، 2004، صفحة 239).

التحديد الاصطلاحي لمفهوم الطالب :

- الطالب هو ذلك الإنسان المستعد للدراسة، يعمل على إعداد نفسه لمهنة ملائمة إذ يمثل محور العملية التعليمية، ويستلزم إعداد وتوفير له البرامج الأكاديمية المناسبة له ليتخصص في مجال معين من مجالات المعرفة، ويكون ناجحا في عمله المستقبلي(المهدلي، 2003-2004،، صفحة 13)

كما يعرف بأنه ذلك الطالب الذي سمحت له كفاءته العلمية بالمرور من المرحلة الثانوية أو مرحلة التكوين المهني أو الفني العالي إلى الجامعة تبعا لتخصصه الفرعي بواسطة شهادة أو دبلوم يؤهله لذلك (دليوو وآخرون، 2006، صفحة 93)

كما نجد الأستاذ عبد العالي دبله يشير إلى أن الطالب الجامعي يمثل مرحلة هامة من مراحل العمر وهي مرحلة الشباب ، واعتبر عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو الشباب هي مجرد كلمة ، فالشباب بناء عقلي أنتجته بنية اجتماعية أو حقل اجتماعي وليس معطى ، فالحد الفاصل بين الشباب والشيخوخة في كل المجتمعات هو رهان صراع ، فالشباب يمثلون مرحلة تكيف طويلة ومتواصلة تهدف إلى بناء هوية اجتماعية وإيجاد مكان داخل المجتمع في نفس الوقت الذي تربط فيه هذه المكانة بدبلوم أو موقع مهني ومن خلال هذا التكيف فالشباب ينوعون من خبراتهم الاجتماعية أين يظهر من خلال ذلك توجه يتميز بتناقض واضح لشباب اليوم : الاستقطاب ، التجانس (دبله، 2004، الصفحات 82-83).

التعريف الإجرائي للطالب الجامعي :

هو ذلك الشاب الذي يدرس بالجامعة بعدما أكمل دراسته بالمرحلة الثانوية وتحصل على شهادة البكالوريا ليدخل في مجال التخصص الموجه له في التعليم العالي، مع مراعاة المستوى الدراسي ليسانس ، ماستر ، دكتوراه ونوع التخصص وطبيعة النظام المتبع نظام {ل م د} في هذه الجامعة، وهذا المسار يمكنه من توسيع وتنمية مهاراته نحو الممارسات السياسية كالمشاركة في عمليات صنع القرار السياسي في المجتمع.

2- الممارسة السياسية:

أ- الممارسة : ويعني بالممارسة ذلك الفعل الاجتماعي الذي يقوم فيه الفاعلون بالمشاركة في إنتاج البناء الاجتماعي، وليس مجرد القيام بأداء أدوار اجتماعية داخلية، ويتحدد إنتاج الممارسات عند بورديو بالوضع الذي يحتله الفاعل في الفضاء الاجتماعي، وأيضا في المجال الذي تتم فيه هذه الممارسات وتتحدد نظرية الممارسة عند بورديو على شكل المعادلة التالية: الممارسة = (الهابيتوس في رأسمال) + المجال. (أحمد مرسي، خريف 2009، صفحة 17)

- يقصد بها عموما ° الفعل الذي يشتغل في نقل معين، والذي يتعارض مع اليوتوبي أو النظري ، أي الذي ينقل التفكير والتخمين إلى واقع وفعل، (Florent, 2011, p. 1093)
- والممارسة هي النشاط الفعال للناس في تحويل الطبيعة والمجتمع، وأساس الممارسة هو العمل، الإنتاج المادي، كما تشمل الممارسة كذلك النضال السياسي ، الطبقي وحركة التحرر الوطني والتجارب العلمية، والممارسة الاجتماعية من حيث طابعها، فهي ليست نشاط أفراد معزولين، بل

نشاط جماعات كبيرة من الناس، نشاط جميع الشغيلة، أي أولئك الذين ينتجون الخيرات المادية،
غالى جانب نشاط الأحزاب والحركات الثورية.(الصوراني، أكتوبر 2018، صفحة 55)

ب - السياسة:

يعتبر مصطلح السياسة من أكثر المصطلحات انتشار في حياتنا اليومية وهو أكثر المفاهيم غير
مستوعبه من طرف العامة حيث يكثر استخدام هذا المصطلح في غير محله أو الخلط بينه وبين
مصطلحات قريبه منه , فالسياسة تدل بوجه خاص على المدينة *la cite* وهي كيان جماعي مستقل
يعني الانتماء إلى عشرات الألوف من السكان الذين يتعرفون إلى شيء ما يشبه وطنهم (وولف،
1994، صفحة 55)

أما قاموس العام للغة الفرنسية 1888 السياسة هي الكلمة المتعلقة بحكومة الدولة .
إن قاموس الأكاديمية الفرنسية *dictionnaire de l'académé France* صدر عام 1884" حيث
يرجع كلمة سياسة إلى تلك الصفة التي لها علاقة بالمسائل السياسية وبحكومة الدولة أو العلاقات
المتبادلة بين دول مختلفة "(فافر ولوكان، 2000، صفحة 15) .

فالسياسة هي كل برنامج عمل فردي أو جماعي أو حكومي أو دولي يستهدف تحقيق غايات محددة
سلفا ضمن بيئة معروفة من خلال القيام بخطوات مدروسة وضمن آجال معينة، إن كلمة سياسة
تتكون وفق المصطلح اليوناني من شقين *polis* أي المدينة أو الدولة *tkechme* أي فن التدبير والإدارة
واستخدام اليونان كلمة *polieteia* بمعنى الدولة والدستور .

لقد سماها بن خلدون على وجه العموم بالسياسة المدنية وعرفها بقوله " تدبير المنزل أو المدينة بما
يجب بمقتضى الأخلاق والحكمة ليحمل الجمهور على منهاج يكون فيه حفظ النوع وبقائه(الخطابي،
1998، صفحة 55)

غير أن كلمة سياسة تعني في الوقت الحاضر كل ما يتعلق بالسلطة أو كما يقول مارسيل بريلو " إن
السياسة بالنسبة للعامة تعني أساسا الحياة السياسية , الصراع على السلطة , إنها ظاهرة بنفسها
أما بالنسبة للناحية العلمية فهي معرفة الظاهرة " (prelot, p. 10), ويعرفها الأستاذ رالف دافيس في
كتابه أساسيات

الإدارة النموذجية " على أنها تعبير صريح أو ضمني عن تلك المجموعة من المبادئ والقواعد التي
وضعت بمعرفة المديرين لتوجيه وضبط الفكر والعمل التنظيمي(قيدوم، 2003-2004، صفحة 9)
وكمفهوم إجرائي : هي الإجراءات والطرق التي تؤدي إلى اتخاذ القرارات من أجل المجتمعات البشرية ,
ومع أن هذه الكلمة ترتبط بسياسات الدول وأمور الحكومات فإن كلمة سياسة يمكن أن تستخدم

أيضا للدلالة على تسيير أمور أي جماعة وقيادتها ومعرفة كيفية التوفيق بين التوجهات الإنسانية المختلفة والتفاعلات بين أفراد المجتمع الواحد.

لاشك أن مصطلح الممارسة السياسية يراد به التعبير عن مجموعة من المفاهيم التي تصب في مجملها في معنى واحد، مثل العمل السياسي والمشاركة السياسية والعملية السياسية، فهذه المفاهيم وإن لم تكن متطابقة في المعنى، فهي متداخلة إلى درجة يكون التفريق بينها غير ممكن، وهذا ما يجعلنا نتطرق إلى هذه المفاهيم قصد إعطاء تصور عام لكل واحد منها.

1- العمل السياسي:

هو التنافس السلمي الرسمي والعلي على الوصول إلى السلطة عن طريق الانتخابات من أجل تدبير شؤون الأمة ورعاية مصالحها وحفظ حقوق وحرقات الأفراد والجماعات وفقا لبرنامج الحزب الفائز، أو وفقا لبرنامج مشترك تضعه الأحزاب الفائزة إذا لم يحصل واحد منها على الأغلبية (جاب الله، 2002، صفحة 103)

2- المشاركة السياسية:

كما عرفها الأستاذ روبرت دال هي ببساطة ما يتم تحقيقه بصورة ايجابية في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة، من خلال إتاحة الفرص في الواقع العملي، وتوفير صيغ عملية من شأنها أن تساهم في دفع المواطنين للتعبير عن اختياراتهم حول ما يجب أن تكون عليه القرارات الجماعية الملزمة، وأيضا إتاحة وضع تساؤلاتهم حول الخيارات الممكنة تحقيقها وبالتالي إعطائهم هامشا للمناورة وطرح البدائل (رزيق، 2004، صفحة 42)

وقد أصبح علماء الاجتماع والسياسة يركزون على المشاركة في المجال السياسي لكونها عملية اجتماعية وسياسية، وقد عرفها بعض الباحثين بأنها العملية التي يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه، إذ تكون لديه الفرصة للمشاركة في وضع وصياغة الأهداف العامة، وكذلك إيجاد أفضل الوسائل لتحقيق إنجاز هذه

ولهذا يمكن اعتبار المشاركة السياسية أنها تلك الجهود الشعبية التطوعية المنظمة التي تتصل بعمل الأهداف (لعروسي، 2007، صفحة 66)

ولهذا يمكن اعتبار المشاركة السياسية أنها تلك الجهود الشعبية التطوعية المنظمة التي تتصل بعمليات اختيار القيادات السياسية، ووضع السياسات والخطط وتنفيذ البرامج والمشروعات، سواء على المستوى الخدماتي أو على المستوى الإنتاجي، وذلك على المستوى المحلي أو المستوى القومي الوطني (بيومي، 2004، صفحة 81).

أما مفهومها الاجتماعي، فهي سلوك اجتماعي يكتسب بناء محددات متباين المظاهر يعتمد على جهود تطوعية ونشاطات إرادية يقوم بها أفراد المجتمع بغية تحقيق أهداف عامة مشروعة (عبد الوهاب، 1999، صفحة 111)

ومنه نخلص أن المشاركة السياسية هي عمل إرادي طوعي، ذو طابع سياسي يختلف عن بقية الأعمال الأخرى، يستهدف إشراك المواطن في صناعة القرار ورسم السياسة العامة.

3- العملية السياسية:

يعرفها البعض بأنها الأنشطة التي تعبر عن سعي الأفراد داخل جماعتهم من أجل الحصول على القوة، أو التي تعبر عن ممارساتهم الفعلية لها من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية ومصالح جماعاتهم، والعملية السياسية بهذا المعنى هي محصلة التفاعلات الرسمية وغير الرسمية التي تتم بين الفاعلين السياسيين في إطار الإيديولوجية والثقافة السياسية السائدة ومن خلال مجموعة الأبنية والمؤسسات القائمة (جاب الله، 2002، صفحة 148)

وعليه فإن الممارسة السياسية في الجزائر لا تزال معتبرة مسألة اختصاصية، لا يحق لمن كان ولا لأي كان أن يدلي ببدلوه فيها، أو بالأحرى المطالبة بالتدخل في مسائلها وقضاياها، إنها محصورة بفئة محددة من السكان، يمكن أن تكون عائلة أو حزبا واحدا أو تيارا سياسيا معينا، يعتبر أن كل ما عداه من تيارات سياسية - حتى حين يقر بوجودها - غير قادرة على خدمة المصالح الوطنية والدفاع عنها، فالممارسة السياسية لا تصبح ذات قيمة مقياسيه إلا عندما تمس بالفعل مبدأ المشاركة الفعلية في صناعة القرار من قبل رأي عام، استقر وتهيكل، وماعدا ذلك من مظاهر السماح بأشكال مختلفة ومسيطر عليها من التعددية تحت إشراف أجهزة الأمن، التي تمارس وحدها القرار السياسي في نهاية المطاف أو تشكل الأداة الرئيسية لممارسة السلطة ودعم النخبة التي تحتكرها، فلا يمثل إلا تكتيكا سياسيا أستخدم منذ عقود ولا يزال من قبل الأنظمة ذاتها، ولا يشكل القطيعة الحقيقية مع احتكار القرار والتحكم، بل والتلاعب به من قبل المجموعة الصغيرة الحاكمة مهما كانت طبيعة العصبية التي تستند إليها (غليون)

والتعددية السياسية بهذا المعنى هي إقرار أو اعتراف بوجود التنوع الاجتماعي وبأن هذا التنوع لابد أن يترتب على خلاف في المصالح والاهتمامات والأولويات، وتكون التعددية هنا إطارا مقننا للتعامل مع هذا الخلاف أو الاختلافات بحيث لا يتحول إلى صراع عنيف يهدد سلامة المجتمع وبقاء الدولة (لعروسي، 2007، صفحة 03)

بينما عرفتها الدكتورة ثناء فؤاد بأنها " الإقرار بوجود التنوع، وأن هذا التنوع يترتب عليه اختلاف المصالح والاهتمامات والأولويات (عبد الله، 2003، صفحة 40)

وقد أشار هنري كاريل إلى التعددية بقوله أنها : " ترتيبات مؤسسية خاصة لتوزيع السلطة الحكومية والمشاركة فيها"(عبد الله، 2003، صفحة 23)

وعليه فمن خلال إعطاء الحرية { فتح المجال أمام التعددية } لتشكيل الأحزاب السياسية وجماعات الضغط وجماعات المصالح ومؤسسات المجتمع المدني....الخ ستكون هناك حرية لكل أطراف المجتمع في أن تشكل هذه التكوينات السياسية لتعبر عن رأيها وتدافع عن مصالحها وتسهم بشكل أو بآخر في التأثير على القرار السياسي , مما يؤدي في النتيجة إلى خروج قرارات متوازنة تلي مصلحة الجميع دون أن تهضم حق فئة أو مجموعة داخل المجتمع .

ثانيا : نظرية الممارسة عند بورديو :

تهتم نظرية الممارسة عند بورديو بإعادة الاعتبار للفاعل الاجتماعي، والبحث في جوهر السلوكيات، وهي بمثابة ردة فعل على النظرية البنيوية التي كانت سائدة في عصره، وهي تركز على النظر والاهتمام بالبناء الكلي للمجتمع، وتجعل الفرد خاضعا للبناء الاجتماعي , فهو يعتبر هذه النظرية تسلب للفرد حريته ومكانته داخل المجتمع.

لذلك نجد بورديو في تحديده لمفهوم الممارسة "Practice" يركز على الاهتمام بعلاقة الفاعل الاجتماعي بالبناء الاجتماعي، أساس هذه العلاقة أن الفاعلين الاجتماعيين يقومون بإعادة إنتاج البناء الذي يتفاعلون داخله، ويعني بالممارسة ذلك الفعل الاجتماعي الذي يقوم فيه الفاعلون بالمشاركة في إنتاج البناء الاجتماعي، وليس مجرد القيام بأداء أدوار اجتماعية داخلية، ويتحدد إنتاج الممارسات عند بورديو بالوضع الذي يحتله الفاعل في الفضاء الاجتماعي، وأيضا في المجال الذي تتم فيه هذه الممارسات وتتحدد نظرية الممارسة عند بورديو على شكل المعادلة التالية :الممارسة = (الهابتوس في رأسمال)+ المجال.

بمعنى أن الممارسة الاجتماعية لدى الأفراد ترتبط لحجم الهابتوس، والاستعدادات الفطرية التي يمتلكها الفاعلون، يضاف إليها الرأسمال الذي يملكونه، والذي يحدد مكانتهم مما يترتب عليه القيام بممارسات معينة داخل المجال الذي يتواجدون فيه ويتفاعلون مع أفراد الآخرين.(أحمد مرسى، خريف 2009، صفحة 17)

ويعتبر بورديو الفاعلين داخل البناء الاجتماعي يعملون من خلال ممارساتهم على إنتاج وصناعة البناء بطرق جديدة , وهنا يظهر ذلك الصراع بين الأفراد الفاعلين في المجال، فئة من الفاعلين يحاولون المحافظة على البناء , وبذلك يبدعون ممارسات جديدة تعمل على الحفاظ عليه، وفئة أخرى تعمل على تغيير البناء بإنتاج ممارسات تنافس تلك القديمة.

ويرى بورديو أن الممارسات داخل البناء تتنوع بتنوع البنى داخل المجتمع, وكذلك تنوع البنى العقلية والاستعدادات الفردية والجماعية للفاعلين, على هذا الأساس ينظر بورديو لأنماط المجتمعات تبعا لتنوع الممارسات, فهناك مجتمعات قديمة لا يوجد فيها تنوع كبير في الممارسات وهي المجتمعات الريفية وغير الصناعية والتقليدية والتي تنسم فيها البنى بالموضوعية والانسجام والثبات الدائم , ويتم فيها انتاج البنى العقلية (الهابتوس) على نحو كامل, وتفرض نفسها باعتبارها صحيحة وشرعية , تكتسب هذه الشرعية من قوة رأسمال الفاعلين, وهو عبارة عن رأسمال رمزي يتم اكتسابه عن طريق الخبرة الشخصية والتجربة المعيشية لدى الفاعلين , هذا الانسجام بين البنى الموضوعية والعقلية في هذا النمط من المجتمعات يسمى العقيدة السائدة.

ثالثا : أهم المفاهيم التي جاء بها بورديو في نظرية الممارسة :

في هذا العنصر سنحاول تقديم تعريف مختصر لمجموعة من المفاهيم الخاصة التي أنتجها بورديو في مجال نظريته المعرفية, رغم أنه من الصعب تحديد هذه المفاهيم مستقلة لأن نظرية بورديو كل متكامل ويصعب فصل مفهوم عن آخر أو عن السياق الذي وضعه فيه, وهنا سنتطرق لثلاث مفاهيم أساسية هي مفهوم الهابتوس, الحقل , المجال بطريقة مختصرة وهذا لتوضيح معنى هذه المفاهيم ودلالة استخدامها.

1- الهابتوس : تعددت الترجمات لهذا المصطلح إلى اللغة العربية فهناك من يقابله بمصطلح العادات, وهناك من يقابله بمصطلح الاستعدادات, وهناك من يعتبر أنه يوازي مفهوم العرف, ولكن في ظل هذا الاختلاف هناك فرقة أخرى تنادي بنقل المصطلح كما هو إلى اللغة العربية هابتوس وإعطائه الدلالة المفاهيمية التي يحملها في الحقل الذي تم توليده فيه.

وعليه فبورديو يعرف الهابتوس بأنه : مبدأ مولد للإستراتيجية يمكن الفاعلين من التوافق مع المواقف غير المتوقعة والدائمة التغير , وهو نسق من الاستعدادات الدائمة القابلة للتطور والتحول يعمل في كل لحظة بشكل لا إدراكي في غالب الأحيان على دمج الخبرات السابقة كمصفوفة من الإدراكات والتقييمات , وتتيح إنجاز مهام لا نهائية التنوع(بورديو و وفاكونت, 1997, صفحة 184)

وعليه يمكن القول أن الهابتوس هو عبارة عن بناء نصي ومعرفي يمكن الأفراد من التعامل مع العالم الاجتماعي , ويتم إنشائه من خلال التنشئة الاجتماعية وبواسطة التعليم , فعبير التنشئة الاجتماعية والتعليم الرسمي يتكون لدى الفرد رأسمال نوعي ومخزون من الخبرات يستخدمه بشكل لا إرادي أثناء الممارسات المختلفة , والهابتوس يختلف عن العادة كون العادة توصف بالتركرارية وهي ذات طابع يعيد الممارسات والسلوكيات , بينما الهابتوس يحمل في داخله -بحكم

تشكله التاريخي - طاقة توليدية قادرة على إعادة تشكيل وتكييف الممارسة والسلوك مع الموقف في بعد زمني ومكاني محدد.

وبرى بورديو أن هناك ثلاث مستويات من الهابتوس تتحكم في ممارسات الفرد، هابتوس الفرد وهو المستوى الأول وبعدها هابتوس الجماعة وبعدها هابتوس المجال، وانصهار هذه المستويات في تكوين الفرد يتيح للممارسة أن تكون متماثلة موضوعيا دون أي حساب أو قصد ويضل هابتوس الجماعة ممتدا في الفرد حتى نهاية العمر.

يرى بورديو أن هابتوس المجال يرتبط بجميع مجالات الحياة اليومية للأفراد (المجال السياسي، الاقتصادي، الثقافي، الديني) وأن لكل مجال هابتوس خاص به، ويتمثل هابتوس المجال في مجموعة المهارات والأساليب الفنية والمرجعيات ونظم المعتقدات الواجب توافرها في أعضاء هذا المجال دون غيره من المجالات الأخرى.

وعلى هذا يمكن القول أن الهابتوس هو تلك المعارف والاستعدادات التي يكتسبها الفرد منذ نشأته إما بطرق مباشرة وهي التي يكتسبها الفرد في مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة والحي وجماعة الأصدقاء، وجميع المجالات الاجتماعية التي يتفاعل داخلها الفرد منذ نشأته حتى نهاية عمره، وهو يعمل على تطويرها وزيادة حجمها مع طول البعد الزمني والمكاني الذي يوجد فيه، وكلما اكتسب الهابتوس من طرق مباشرة عن طريق المؤسسات الرسمية التي يتفاعل داخلها كالمؤسسات التعليمية (المدرسة، الروضة، المسجد، الجامعة، المصنع...) حيث تعمل هذه المؤسسات على ضخ في عقل الفرد مجموعة من الأفكار والتصورات التي تصبح في لا شعوره جزءا من نموذج تفكير الفرد، والتي تظهر على شكل ممارسات يومية.

و هابتوس الأفراد يساهم بشكل كبير في بناء استعدادات الفرد ومواقفه اتجاه واقع التفاعلات اليومية التي تحدث أمامه، وهذا انطلاقا من أن الاستعدادات هي عبارة عن مبادئ نشيطة وأنظمة محترمة تميل حقيقة لكي توجه وتبقي سلوكيات الفاعلين، وذلك بفرض إطار لأفعالهم وممارساتهم اليومية. (ستيفان و كريستيان، 2013، صفحة 39) فالاستعداد لا يمكن أن يفصح عما يمكن أن يكون أو يفعله فاعل أو مجموعة من الفاعلين، ولكن ما يمكن أن يكون أو بفعل حقيقة إذا اجتمعت بعض الشروط المحددة، بحيث أن تخصيص نسق من الاستعدادات لفرد أو لجماعة هو افتراض جهد استباقي نحو مجموع من السلوكيات القابلة للمساواة كتفعيل لهذه الاستعدادات، ووجود الاستعدادات لدى الفاعلين يسمح بتوقع أن في كل الظروف القابلة للإدراك يمكن تحديد نوع الممارسة، أي أن مجموعة من الفاعلين سيتصرفون بطريقة محددة. (ستيفان و كريستيان، 2013، صفحة 40)، فالاستعدادات لدى الفاعلين ترتبط ببناء

الهابتوس الكلي، فمنطقيا إذا كانت نفس المنطلقات فحتما ستؤدي الى نفس النتائج، وهنا يمكن القول أن الاستعدادات لدى الفاعلين تساعد في تسهيل العلاقات والتفاعلات اليومية بين الأفراد خاصة داخل المجال الواحد والذين يحملون نفس الهابتوس (سواء هابتوس الجماعة أو هابتوس المجال) فالفاعل الاجتماعي يتوقع ردة فعل الآخر من خلال شبكة استعداداته الخاصة.

2- المجال : نجد بورديو في تحديد مفهوم المجال يقدمه كأداة تفسيرية وسيطية تربط البناء الاجتماعي بالممارسة الاجتماعية، وتتيح له فهم العلاقات والتفاعلات التي تتم في الحياة الاجتماعية ، والممارسة الاجتماعية تتم في سياق مستويات بنائية ، والبناء مجموعة من المجالات المستقلة نسبيا ، والمتجانسة بنائيا ، والمجال الواحد يتوسط البناء الاجتماعي العام والممارسة اليومية.

ويذهب بورديو الى اعتبار المجال فضاء تتم فيه عمليات انتاج وتوزيع واستهلاك مختلف الموارد الرمزية ، والمعنوية الموجودة داخل البناء الاجتماعي، وهو ميدان لصراع الفاعلين من أجل التحكم في الموارد، وتحقيق المصالح.(سالم و بورديو، 2010، صفحة 28)

هذا الصراع الذي يكون فيه الفاعلون الجدد في محاولات مستمرة لاختراق حدوده، والحياسة على مكانة أو مركز داخله. والفاعلون الأصليون والمتمركزون في المجال يحاولون باستمرار الدفاع عن مكانتهم ومركزهم الواقع تحت الأنظار، لقناعتهم بفردانية التملك له.

يرى بورديو أن لفهم بنية المجال يجب أولا الكشف عن حالة علاقة القوة بين الفاعلين في المؤسسات التي يضمها المجال في لحظة محددة زمانيا ومكانيا ، بمعنى أنه لا يمكن دراسة المجال بمعزل عن الزماني والمكاني ، والاستعانة بالنظريات المفسرة لمجالات أخرى' بل يجب الاهتمام به في بعده الخاص، وانطلاقا من أن المجال ميدان لكفاح وصراع الفاعلين الاجتماعيين في الحياة اليومية.(Pierre, 2001, p. 65)

فبورديو يعتبر أن الفاعلين أصحاب المكانات المختلفة يتواجدون داخله، وفي كفاح مستمر ، ولكل فاعل أهدافه الخاصة ، فالبعض يكافح حفاظا على علاقات القوة المرضية له ، وآخر يكافح لأجل تغيير هذه العلاقات وهذا الكفاح يخلق صراعا بين الفاعلين، حيث يسعى كل إلى إثبات مكانته وأحقية في المجال.(سالم و بورديو، 2010، صفحة 30)، وعليه يمكن القول أن لكل مجال فاعليه الخاصين به، وشبكة من العلاقات المستقلة عن إرادة هؤلاء الفاعلين، ولكل مجال موارده ، ورأسماله الخاص وهو عبارة عن هيكل متكون من المراكز والمكانات المتدرجة هرميا ، وهي تعبر عن مستويات القوة داخل المجال، وتحدد مسار الصراع بين الفاعلين الذين يحاولون استثمار رأسمالهم النوعي المودع والمكتسب من الهابتوس الخاص بهم في مجال ما ، وذلك بغية الحصول

على مكانة رفيعة وزيادة رصيدهم من الرأسمال النوعي أو الرمزي داخل المجال , والفاعلون يحاولون دائما بناء رأسمال رمزي خاص بكل مجال يوجدون فيه ويتفاعلون مع أعضائه.

3- **الحقل** : يشير مفهوم الحقل عند بيار بورديو إلى العالم الاجتماعي بأكمله, فهو يعبر عن كل المواصفات والتقاطعات التي تشير الى عالم الحياة الاجتماعية , ويتعلق الأمر بسلطة رأسمال وعلاقات القوة , والصراعات من أجل المحافظة أو من أجل التغيير للقوة القائمة , وهو عبارة عن عالم خاص له قوانين اشتغال خاصة به.(بورديو وآخرون, 1993, صفحة 154)

وقد ظل بورديو يطور من مفهوم الحقل عبر العديد من أعماله, منطلقا كالعادة من نقد الأفكار التي سبقته(الماركسية, البنيوية في الأنثروبولوجيا , الشكلائية) ليصل في محصلة أفكاره إلى أن الحقل عبارة فضاء لعلاقات موضوعية بين عدة مواقع , ولا يمكن فهم الممارسة التي تقع داخله إلا إذا موضعنا كل فاعل أو مؤسسة داخل العلاقات التي يقيمها مع الفاعلين والمؤسسات الأخرى , ضمن الأفق الخاص لعلاقات القوة المتميزة والصراعات الهادفة إلى المحافظة أو التغيير , وضمن هذا المجال تنشأ الاستراتيجيات التي يقيمها الفاعلون الاجتماعيون سواء الذين يعملون على الحفاظ على المكانة أو الذين يحاولون تغيير مكاناتهم.

والحقل عبارة عن سيرورة تمايزات طويلة, فالعالم الاجتماعي يتجزأ إلى عدد كبير من العوالم الصغرى وهي الحقول(كالهقل الأدبي , العلمي, القانوني, الديني....) بحيث يملك كل حقل رهانات ومواقع ومصالح خاصة , فأقسام الفضاء هذه مستقلة نسبيا وحررة في إقامة قواعدها الخاصة ومنفلته من نفوذ التبعية لغيرها من الحقول الاجتماعية, فالحقول إذا هي أسواق لرساميل نوعية التي يفكر فيها الفاعلون ويعملون فيها تبعا لمواردهم الخاصة داخل مختلف تنوعات الرساميل , فالفاعلون تجعلهم مواقعهم موجودون اجتماعيا داخل حقل معين, ولهذا يرتبط الحقل بنوعية الممارسات التي يقوم بها الأفراد , وكذلك الأدوار التي يقومون بها, وقبول فرد أو فاعل داخل الحقل يشبه قبول اللاعب الدخول الى ميدان اللعب أو الملعب والمشاركة في اللعبة , وعلى هذا يكون المنطق المحدد للحقل يتأسس في الحالة المدمجة على شكل هابتوس محدد بأحد معاني اللعب أو الدور الذي يقوم به الفاعل الاجتماعي, ولا يمكن إدراك منفعة الحقل إلا من لدن الفاعلين الذين يملكون هابتوس خاص يعرف قوانين وأطر الدور داخل الحقل.

رابعا : دور الطلبة الجزائريين في النضال الثوري :

1- ودادية الطلبة المسلمين الجزائريين :

أنشأت ودادية الطلبة المسلمين الجزائريين عام 1920 وترأسها فرحات عباس عام 1926 ثم تحولت إلى جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين، وشارك أعضاء منها في تكوين جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين ببباريس (المجاهد، 1960)

ومنذ هذا التأسيس تلقى الطلبة الجزائريين دعما من زملائهم التونسيين والمغاربة فضاغفوا مطالبهم بضرورة تحسين أوضاع الجزائريين، بدءا برفع ظلم الاستعمار عنهم.

2- تأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين :

وقبل الحديث عن نشأة الاتحاد والمراحل التاريخية التي مر بها والمساعي التي بذلها الى أن خرج في شكل منظمة ثقافية وسياسية تخدم مصالح الثورة، تجدر بنا الإشارة بادئ الأمر الى الظروف التي ظهرت فيها الفكرة , وكذا إلى الاجتماعات التمهيدية التي سبقت المؤتمر التأسيسي للاتحاد والى الوضع السياسي والاجتماعي آنذاك.(السعيد, حسن، 2011، صفحة 120)

فمنذ فترة زمنية طويلة لم يكن للحركة الطلابية الجزائرية استقلالا ذاتيا بل كانت مندمجة في تجمع طلابي أكثر شمولا من قبل جمعية (A.E.M.N.A), غير أن مسألة انفصال الطلبة الجزائريين عن هذه الجمعية كان ضرورة حتمية خاصة وأنهم يرون إخوانهم التونسيين والمغاربة قد شكلوا تنظيمات طلابية خاصة بهم.(هلال، 1986، صفحة 23)

ومن هنا انبثقت لدى الطلبة الجزائريين فكرة تأسيس منظمة طلابية خاصة بهم.(بوعزيز، 2004، صفحة 178)

وطوال السنة الدراسية لعام (1953-1954م)، قام الطلبة الجزائريين بتنظيم الاتحاد المحلي، ففكرة تأسيس منظمة طلابية خاصة بالجزائريين لم تتجسد إلا بعد اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 1954. وقد جرت عملية التأسيس في جو من التنافس الشديد، مع الطلبة الموالين للحزب الشيوعي الفرنسي الذي بادر في نفس السنة الدراسية إلى تأسيس اتحادين، اتحاد خاص بالطلبة الجزائريين في مدينة باريس والآخر خاص بالطلبة المتواجدين في تولوز , كما أنه كان يعتزم دمج ذلك فيما يعرف ب : "الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين".(محمد، 2007، صفحة 193.192)

غير أن ردة فعل الوطنيين جاءت بواسطة جمعية الطلبة المسلمين، هذه الأخيرة التي عقدت اجتماع في الجزائر يوم 26 فيفري 1955م، والذي صادق فيه الطلبة الجزائريين تكوين اتحادهم بعد 09 أشهر من اندلاع الثورة وبإيعاز من جهة التحرير.(بن القبي، 2002، صفحة 68)

وقد صوت مكتب الجزائر بالإجماع على لائحة وزعت في شكل منشور على جميع الطلبة سواء المتواجدين بالجزائر أو بفرنسا أو خارجها يدعونهم الى ضرورة إنشاء منظمة وطنية تحمل اسم الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين(U.G.E.M.A).

وعقدت لذلك ندوة تحضيرية مابين 4-7 أفريل 1955م أكدوا فيها فكرة عقد مؤتمر تأسيس للاتحاد.(المتحف الوطني للمجاهد، 17 ماي 1998، صفحة 3)

وقد حضر هذه الندوة ممثلون جزائريون عن كل الجامعات في فرنسا، وانتهى الاجتماع بتأسيس منظمة الاتحاد إلا أن حملة للفضة المسلمين لم يمر على خير، وذلك لما تحمله من دلالات دينية وحضارية وثقافية وسياسية فالإسلام هو أحد أهم مقومات الأمة الجزائرية.(عباس، 2009، صفحة 890)، وهذا أدى إلى ظهور صراعا إيديولوجيا حادا داخل صفوف الطلبة الجزائريين بداية الخمسينات على الخصوص والسنتين الدراسيتين(1953-1954) (1954-1955)، وكانت ما يعرف بمعركة الميم من أبرز مظاهره.

لتغدو بذلك مسألة تسمية الاتحاد من بين المسائل الأساسية التي طرحت على بساط المناقشة عند التحضيرات الأولى للمؤتمر التأسيسي للاتحاد.

ولمعرفة أسباب الصراع وخلفياته نسوق شهادة لأحد الطلبة وهو السيد بلعيد عبد السلام حيث يقول : "... في بداية سنة 1953-1954م، حاول الشيوعيون إنشاء جمعية للطلبة الجزائريين في كل جامعة ماعدا الجزائر، لأن الطلبة كانوا منظمين في الإيمان..." فكانت بذلك معركة الميم أول عثر اعترض سبيل مسيرة الطلبة، ومن هنا بدأت المواجهة بين الوطنيين مناضلي حزب الشعب والشيوعيين، ومن خلال موقف هؤلاء لاعتبارهم التنظيم الطلابي، يجب أن لا يكون فقط من الطلبة الجزائريين المسلمين ولكن يتعداه الى الأوروبيين من أبناء المعمرين، لأن الجزائر لكل الجزائريين، أيضا وأنه لا بد من تشجيع التعدد الثقافي والديني والعرقى إضافة الى عدم إدخال الرمز الديني في تصور الوطنية.(خلوفي، 2013، الصفحات 75-76)

غير أن موقف طلبة حزب الشعب الجزائري كان مناقض للطرح الشيوعي، وهو ما وضحه أيضا السيد بلعيد في ما يلي : "وبالنسبة لنا رفضنا رفضا مطلقا هذه الفكرة ، وكنا نسعى لأن يشمل الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين العناصر الوطنية التي تؤمن بوجود الأمة الجزائرية، التي كان لها ميزة أساسية، وهي طابعها العربي الإسلامي.." (خلوفي، 2013، صفحة 77)

كل هذا حول حقيقة ما يعرف بمعركة الميم التي انتهت بالاعتماد على لفضة المسلمين في تسمية الاتحاد، وقد جاء ذلك بعد تصويت الأغلبية على ذلك وانسحاب الطرف المعارض(الشيوعيين) من الندوة.

شرع التنظيم الجديد بعد حسم الصراع في التحضير للمؤتمر التأسيسي الذي انعقد في باريس ما بين 8-14 جويلية 1955م، بقاعة "لا متيالي" بحضور عدة منظمات مغاربية وافريقية وفرنسية.

وزكى هذا المؤتمر أحمد طالب الإبراهيمي رئيسا للاتحاد، الذي ركز في خطابه على مشاركة الاتحاد في الحياة السياسية للبلاد مشاركة فعالة. (هلال، 1986، صفحة 26)

3- انعقاد المؤتمر الثاني لاتحاد الطلبة الجزائريين :

وبعد تسعة أشهر من إنشاء وبعث الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين عقد الطلبة الجزائريون مؤتمرهم الثاني خلال شهر مارس 1956 في مدينة باريس بفرنسا، وكان الطلبة يتفاعلون مع واقع الجزائر السياسي والاجتماعي ، مثلما كانوا أحيانا أداة في يد بعض الأحزاب السياسية ، إذ أنه حين حصل الخلاف بين قادة حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية خلال عامي 1953 و 1954، تسرب الاختلاف إلى عنصر الطلبة أيضا ، وحدث انشطار في صفوف الطلبة، إذ تمكنوا مناضلو حركة الانتصار من كسب صف جمعية الطلبة الجزائريين، في الوقت الذي كسبت فيه جمعية العلماء صفا طلابيا تمثل في جمعية البعثة بينما كان حظ الميصالين في تدعيم جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين لهم.

وكانت السلطة الفرنسية من جانبها تترصد نشاط الطلبة الجزائريين في الداخل والخارج ، من ذلك أنها تمكنت من تعذيب البعض منهم، إلى درجة أنها تمكنت من قتل الطالب قاسم زورور برمييه في البحر بعد عودته من القاهرة في صيف عام 1954 ، في الوقت الذي كان فيه عدد الطلبة الجزائريين لا يتعدى 450 طالبا جزائريا.(عن عبدالحميد مهري، 2010) ولقد لقي المصير نفسه كثير من الطلبة الجزائريين ومنهم الطيب ابن زرجب والإبراهيمي، ورضا حوحو ولكن هذا الاضطهاد الاستعماري لم يمنع الطلبة من القيام بدورهم الايجابي لصالح الثورة، إذ انه عندما اندلعت الثورة المسلحة في أول نوفمبر عام 1954 لم يتردد التلاميذ والطلبة في الالتحاق بها .

4- انعقاد المؤتمر الثالث : 23-26 ديسمبر 1957 بباريس :

بعد مضي قرابة العامين من انعقاد المؤتمر الثاني للاتحاد UGEMA احتضنت باريس مرة أخرى المؤتمر الثالث الذي عقد 23-26 ديسمبر 1957 ، وقد جاء هذا المؤتمر في ظروف صعبة غلب عليها الطابع السري بسبب قيام الإدارة الاستعمارية بإجراءات تعسفية ضد الطلبة ، بالإضافة الى قرار الإضراب وتجنيد الكثير من الطلبة في صفوف الثورة، بالإضافة الى انعقاد مؤتمر الصومام الذي أعطى دافعا قويا على المستوى الداخلي والخارجي كما جاء هذا المؤتمر لتجديد عهد العمل والكفاح المسلح في سبيل الثورة.(جريدة المجاهد، 1960/7/21، صفحة 5)، ومن أهم قرارات المؤتمر هو إعلان الأمين العام محمد خميسي على ضرورة عودة الطلبة الى مقاعد الدراسة حتى ولو جزئيا،(مريوش، 2006-2005، صفحة 304). وكذا دراسة ملف الهجرة الاضطرارية لعدد من الطلبة الجزائريين إلى خارج فرنسا بسبب المضايقات ومتابعات البوليس وحسب رواية الأمين خان فان المؤتمر فصل في

قضية جوهريّة وهي قضية الطلبة المتمردين في مواقفهم ضد الثورة (مريوش، 2005-2006، صفحة 305).

5- انعقاد المؤتمر الرابع بتونس 26 جويلية 1960 :

إذا كانت باريس قد احتضنت العديد من المؤتمرات الطلبة الجزائريين فإن احتضانها للمؤتمر الثالث وما ترتب عنه من مشاكل عديدة بعد قرار الحل وتهجير الكثير من الطلبة إلى خارج فرنسا جعل اللجنة التنفيذية تبحث عن مناطق آمنة لعقد مؤتمرها الرابع (مريوش، 2005-2006، صفحة 305). وبالفعل تم عقد المؤتمر في تونس ببيير الباي في 26 جويلية 1960 ، ومن أهم المواضيع التي طرحها المؤتمر هي الحالة السياسية العامة والسعي إلى تطوير الثورة وتقوية مشاركة الطالب الجزائري ، وعلاقات الاتحاد الخارجية أي علاقاته مع الحركات الطلابية العالمية والتأكيد على التعاون والوحدة في الميدان الطلابي العالمي (هيئة التحرير، 1960، صفحة 5).

6- الإضراب الطلابي العام:

لم يكن بيد الطلبة سلاح حربي يواجهون به الجيش الفرنسي وسلطة الحكومة سوى الإيمان والموقف والكلمة، وهو ما حدث فعلا إذ قرر الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين القيام بإضراب عام شامل أنحاء الوطن ، بدأ بمقاطعة الدروس والامتحانات في جامعة الجزائر ، وفي جميع الثانويات والجامعات الفرنسية ، وسرى مفعول هذا الإضراب بداية يوم 19 ماي 1956 أي بعد اندلاع الثورة ب 18 شهرا ، ولم يكتف الطلبة بهذه المقاطعة بل نادوا زملاءهم الطلبة والتلاميذ الجزائريين للصعود إلى الجبال والالتحاق بجيش التحرير الوطني، تحت رعاية جبهة التحرير الوطني.

أغلقت السلطة الفرنسية في مطلع عام 1956 الحدود تماما بين الجزائر وتونس ووضعتها تحت رقابة صارمة، وهو الأمر الذي أضر بالطلبة الجزائريين بقطع كل وسائل الدعم من أهاليهم في الجزائر، ولكن الجالية الجزائرية تكفلت بتموين الطلبة، وقد أكد لنا أكثر من شخص ممن عايش هذه المرحلة سواء بصفته طالبا ، أو مسؤولا ، أو من الجالية . أن دور الجزائريين المقيمين في تونس كان كبيرا، إذ قاموا بدور مشرف لصالح الطلبة من دون أن يؤثر غلق الحدود على سير دروسهم.

وكانت جبهة التحرير تقوم بدورها بالتنسيق والتنفيذي بإشرافها على التوجيه وعلى التجنيد ممن أراد ذلك من الجزائريين، وكانت تجند حسب الأولوية الجزائريين الوافدين من فرنسا قبل الطلبة الجزائريين الذين يتابعون دروسهم لأمر تدخل في إستراتيجيتها .

استمر الإضراب إلى يوم 14 أكتوبر 1957 (دون كاتب، 1957) أي أنه دام مدة 17 شهرا وهو أطول إضراب طلابي في التاريخ.

ولم يكتف الطلبة بإعلان الإضراب وتوجيه النداء إلى كافة الطلبة للالتحاق بصفوف المجاهدين بل عملوا على توسيع دائرة النضال لتصل إلى المحافل الدولية، حيث شارك الاتحاد الطلابي في فعاليات الندوات العالمية ومنها الندوة العالمية السادسة للطلاب في كولومبيا بجزيرة سيلان (دون كاتب، 1957) التي قبلت الاتحاد العام للطلاب الجزائريين المسلمين عضوا منتدبا فيها ، رغم معارضة عدد كبير من المنظمات الطلابية الأوروبية المناصرة لسياسة فرنسا والاستعمار، وتدعم مركز الاتحاد العام للطلاب الجزائريين كثيرا حين قبلت المنظمة العالمية للطلاب الجزائريين عضويتهم بصفة العضو المشارك وبذلك تمكن الطلاب الجزائريين من تكوين علاقات مع اتحادات طلابية عالمية ، ومن كسب تأييد دولي خدم القضية الجزائرية بشكل إيجابي.

بضغط النضال الطلابي الجزائري الفاعل عقد الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين مؤتمره السنوي في أواخر شهر أفريل 1957، وكان أثر نشاطات الاتحاد الطلابي الجزائري ملموسا في هذا المؤتمر من دون حضور أعضائه الرسميين الأمر الذي أدى إلى أن ينشطر الطلبة الفرنسيون على أنفسهم إلى فريقين، فريق أيد الثورة التحريرية في مطالبتها وآخر عارضها.

وكان الفريق المعارض هو من طلبة جامعة الجزائر، وكان يضم حوالي 17 جمعية طلابية ، وكان على رأس هذا التنظيم الطلابي المتطرف سوزين وهو من مؤسسي منظمة الجيش السري O A S بينما كان الفريق الثاني المعتدل يضم حوالي 43 جمعية جهوية (دون كاتب، 1957)

ومن الطبيعي أن يكون الفريق المتطرف معارضا للثورة بحكم تحيز السلطة الاستعمارية الاستيطانية وتأييدهم لموقف المعمرين الكولون الذين بذلوا جهدا كبيرا لتأسيس جامعة في الجزائر لأبنائهم من دون السماح بشكل عادل لأبناء الجزائر أن يدرسوا فيها ، وتكفي هذه الإحصائية للدلالة على ما نقول: إذ أنه خلال السنة الجامعية 1929-1930 بلغ عدد الطلبة بالجامعة 1890 طالبا منهم 77 طالبا جزائريا فقط (سعد الله، 1998، صفحة 310) أي بنسبة 4.07 %.

كان رد السلطة الفرنسية ضد الطلبة قويا ، حيث تم حل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين يوم 28 جانفي 1958، رغم الاحتجاجات الكثيرة، وفي مقدمتها احتجاج الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين أنفسهم الذين اعتبروا قرار الحل تعسفا في حق النقابات الطلابية ولم يفوت طلبة شمال إفريقيا هذا الأمر في سكوت بل عقدوا اجتماعات وندوات عبروا من خلالها عن رفضهم لهذا القرار المجحف، وتظاهروا في باريس نفسها ، بتأييد من تنظيمات طلابية وشخصيات سياسية، واستمر النضال في الميدان بأن تجند كثير من الطلبة المثقفين وقد استشهد كثير منهم، وممن استشهدوا وهم في ريعان الشباب :

*/في سن 22 عاما استشهدت: مريم سعدان استشهدت يوم 22 جوان 1958؛
*/في سن 24 عاما استشهد: السعيد مقрани يوم 5 مارس 1958؛
*/في سن 26 عاما استشهدت كل من: فضيلة سعدان يوم 17 جوان 1960، والعقيد لطفي
بودغن يوم 27 مارس 1960.
*/في سن 28 عاما استشهد كل من: عبد الرحمن طالب بالمقصلة، (التحق في أكتوبر 1956 عبد
الرحمن طالب بصفوف الثورة بالولاية الرابعة، وهو متخصص في صنع المتفجرات، اعتقل يوم 5
جوان وأعدم يوم 1958/04/24)، والعيفة بورقبة 27 أبريل 1961، والرائد عمر إدريس عام 1959.
*/في سن 30 عاما استشهد: أحمد زبانه بالإعدام صباح يوم 19 جوان 1956؛
*/في سن 31 عاما استشهد كل من: مسعود بوجريو في 28 أبريل 1961.
*/في ريعان الشباب استشهد كثير من الطلبة نتيجة "أخطاء" وقعت في الثورة، مثلما هو الحال في
قضية الجنود الزرق التي تثير أكثر من تساؤل من دون إجابة شافية لحد هذا التاريخ.
فالشحبة هم الطلبة والمثقفون الذين التحقوا بصفوف الثورة بعد الإضراب العام يوم 19 ماي
1956 حيث تمكن المكتب الفرنسي الخامس للعمل البسيكولوجي (Action psychologique) من زرع
الشكوك في قلوب بعض المسؤولين تجاه هؤلاء المجندين؛ على أساس أن بعضهم هم جواسيس
دستهم المخابرات الفرنسية في صفوف المجاهدين (- كان عدد كبير من الأطباء والممرضين والممرضات
التحقوا بصفوف الثورة منهم مصطفى لاليام ونفيسة حمود).
حيث انتشرت إشاعات بأن أغلب الذين التحقوا بالثورة هم ميساليون، وشيوعيون، وعملاء لفرنسا
فأخضع عدد كبير من المثقفين للاستنطاق ثم الإعدام وهم طلبة أبرياء.
مما تقدم نخلص إلى القول أن الطلبة الجزائريين حاربوا ضد جهات كثيرة كان أقواها الثلاث الأولى:
هي الاستعمار الفرنسي الغاشم وأعوانه وهم الحركة، الثانية هي الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين
وخاصة المتطرفين منهم، الثالثة بعض قادة الثورة التحريرية غير الواعيين.
ولكن ذلك لم يمنع الطلبة من القيام بدور تاريخي مشرف، إذ شاركوا في صفوف الثورة مجاهدين، إلى
يوم الاستقلال وبعده، مثلما كانوا أحسن صوت مثل الجزائر في الخارج، وفي المحافل الدولية
والتنظيمات الطلابية العالمية، ولم يمنع كل ذلك الطلبة من مواصلة التحصيل العلمي في ظروف
قاسية، وتمكنوا من إدارة شؤون البلاد بعد الاستقلال ..

خامسا : المعوقات والتحديات السياسية :

تشير معطيات البيئة السياسية إلى وجود اختلال واضح بين هيكل السلطة وممارستها منذ الاستقلال، وقد نجم عن هذا الاختلال انغلاق سياسي فانقطعت من خلاله الدولة عن المجتمع، وبالتالي تراكمت مسببات الأزمة التنموية الشاملة.

1- أزمة الشرعية :

شكلت أزمة الشرعية الأزمة الأكثر خطورة منذ الاستقلال (Manshipour, 1995, p. 578) , وضمن هذا الإطار يقول الكاتبان "جون لوكا وكلود فاتان" أن كافة الأزمات الجزائرية تتمحور حول قضية "الشرعية" (بلحاج، 1988، الصفحات 20-22) التي تمثل مفتاحا أساسيا لفهم مختلف الأزمات والمشكلات التي عرفها النظام السياسي الجزائري، ومصدرا لجميع النكسات التي تعرض لها النظام في بناء الدولة والاقتصاد، وحتى في بناء مشروع المجتمع التي حاولت النخبة أن تنجزه، ومع استمرار أزمة الشرعية أخفقت الإصلاحات وتفاقمت مشكلات عدم الاستقرار، واتسعت الفوارق والفجوات في المجتمع أي أن مأزق الدولة التسلطية أدى إلى التخلف والتبعية، ومن ثمة يمكن قراءة الآثار السلبية المترتبة على أزمة الحكم وارتباطاتها المباشرة بمختلف الأوضاع الاستثنائية التي عرفت الجزائر، وإخفاق جل محاولاتها في الإصلاح والتنمية السياسية (ليمام، 2003، صفحة 148)

ذلك أن الجزائر غداة استقلالها اعتمدت الشرعية الثورية ركيزة بنظام الحكم، وكان الجيش الضامن الرئيسي لها والممارس الفعلي للسلطة، وتشكل النظام بتحالف الجيش والحزب الواحد {جبهة التحرير الوطني} والجهاز البيروقراطي الحكومي نظاما ظل مغلقا وبعيدا عن المشاركة الشعبية، وأبقى إرث النظام الأحادي على النزعة التسلطية بعد إقرار الإصلاحات السياسية عام 1989، وهي تسلطية بثوب ديمقراطي (ليمام، 2003، الصفحات 125-126)، بالرغم من أن مختلف الدساتير الجزائرية أكدت مبدأ السيادة الشعبية واعتبارها مصدر الكل مشروعية.

حتى أن نهج التعددية والإصلاحات السياسية والدستورية التي أقدم عليها النظام السياسي الجزائري ، لم تسعفه في تغيير طبيعته القائمة على احتكار مصادر القوة والسلطة، وهنا تفقد التعددية مضمونها السليم المتمثل في تقوية الترابط والتفاعل بين النظام السياسي والشعب، الأمر الذي ينعكس على طبيعة النظام السياسي وقدرته على ضبط التغيرات الحاصلة في الواقع السياسي الجزائري، وهو حال سيجعل من النظام مستخدما للقوة والعنف والإقصاء ضد المعارضة الوطنية ، ما يعني مناهضة أي اتجاه يحاول النيل من شرعية النظام القائم أو التغيير في طبيعته التي يدعمها الجيش ويحافظ عليها (والي، 2003، صفحة 101)

ومن أهم أسباب ظهور أزمة الشرعية كذلك ما يرتبط بإخفاق الدولة في مجالات تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي والتنمية الاقتصادية والعدالة في توزيع الثروة والسلطة، وهو ما أدى إلى تعثرها في أن تكون وعاء السياسة وطنية، أو تعكس المصالح الوطنية العامة، فهناك استراتيجيات فئوية وخاصة تعوق نضوج الدولة كوعاء للمواطنة، وتأكيد أهمية الدولة القانونية والديمقراطية كوعاء لتنمية مفهوم المواطنة، مقابل مفهوم الزبونية والمحسوبية، ويتجاوز الولاءات الدينية والقبلية نحو الولاء للدولة والقانون} (إبراهيم، 2008، صفحة 101)

2- أزمة المشاركة السياسية:

تعتبر أزمة المشاركة السياسية في الجزائر من أهم المواضيع التي لها أثر في إرساء البناء المؤسسي للدولة، وتشكل عائقا أمام عملية التنمية السياسية، ومن مظاهر هذه الأزمة هو العزوف عن العمل السياسي والتغيب عن العملية الانتخابية، الناتج عن إيمان الناخبين بعدم إمكانية تحقيق تغيير حقيقي من خلالها، طالما أن النتائج لم تكن دائما تعبيرا عن إرادتهم.

تمثلت هذه الأزمة في عجز المؤسسات والهيكل السياسية عن استيعاب كل القوى الموجودة في المجتمع، ورفض النخب الحاكمة المتسلطة إشراك هذه القوى في صناعة واتخاذ القرار الوطني، وبالتالي فالسلطة لم تحترم في علاقتها مع المجتمع مبدأ المشاركة السياسية كأساس لأية علاقة صحية ما بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، حيث سيطرت المؤسسة العسكرية على مقدرات الحياة السياسية وكان التصور السائد للمشاركة في هذا الإطار أقرب لمفهوم التعبئة منه إلى المشاركة قائمة على مبدأ، انضمام- مشاركة"، أي مشاركة يسبقها انضمام لخيارات سياسية تقرر بعيدا عن أية مساهمة في ظل غياب لأدنى مشاركة فعلية متبوعة. بمعارضة. (Cessari, 1995, p. 189) لذا تبرز أزمة مشاركة سياسية لا تختلف عن تلك التي سادت عهد الحزب الواحد، الذي تميز بالاحتكار السياسي وسيطرة ذهنية التسيير المركزي للشؤون السياسية الوطنية والمحلية، ما أدى إلى غياب فعلي للقنوات الوسيطة بين المواطن والدولة، وكذا فقدان حق التصويت على مضمونه كصورة للمشاركة المباشرة، حيث كان التصويت في الانتخابات مجرد إجراء شكلي لتحديد الفائز في تلك العمليات الانتخابية، فهو أداة لتزكية المرشح لا أكثر وهو ما يعرف بالمشاركة التابعة، ما أفقد المواطن فرصة التعبير وممارسة الرقابة الشعبية خاصة فيما يتعلق بمجال إصدار القرارات السياسية، حيث أن هذه القرارات كثيرا ما ارتبطت أساسا بمصالح الشخصيات السياسية وأصحاب النفوذ وجماعات المصالح على حساب خدمة المصلحة العامة، وأدى تغيب دور الأفراد والمؤسسات الدستورية إلى الأحادية في صياغة واتخاذ القرار. هذه التجربة السلبية تركت بصماتها على الممارسة السياسية في عهد الانفتاح الديمقراطي، إذ بقيت المشاركة عديمة الفعالية حتى مع تعدد الأحزاب والتنظيمات السياسية (ليمام، 2003، صفحة

(139) حيث نجد انحصار المشاركة السياسية التي أصبحت موسمية ووظيفية ترتبط فقط بالمواعيد الانتخابية، واتخذت شكل التعبئة بغرض خلق مساندة دون أن تعبر عن مشاركة حقيقية نابعة من اهتمام شعبي بما يجري في المجتمع السياسي، بل واستفحل الأمر إلى درجة بروز ظاهرة المقاطعة وعدم الاكتراث بالانتخابات، حيث لم تتجاوز نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية التي جرى تنظيمها في 30 ماي 2002 مثلاً (46.09%) أي أن أكثر من نصف المنتخبين المسجلين امتنعوا عن التصويت، كما لم تتجاوز نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية لسنة 2007 (35.65%) ، فمن مجموع 18 مليون و 760 ألف ناخب لم يصوت سوى 06 مليون و 687 ألف، وبلغ عدد الأصوات المعبر عنها 05 مليون و 726 ألف أي حوالي 12 مليون قاطعوا الانتخابات، هذا ما يبين أن فئة عريضة من المواطنين لم تقتنع لا بالانتخابات ولا بالمرشحين ، وبالتالي فقدت عملية الانتخابات دورها في التعبير والمحاسبة.

3- غياب الاستقرار السياسي:

إن المتتبع للمشهد السياسي الجزائري منذ الاستقلال وحتى الوقت الراهن ، يلاحظ أن النظام السياسي الجزائري تميز في العديد من المرات بعدم الاستقرار، سواء في الأبنية الحكومية أو في العلاقات السياسية والاجتماعية هذا ما يؤثر سلباً على مسار التنمية السياسية وتجسيد حكم راشد فيها. ويظهر اللااستقرار السياسي في عدة مستويات، كعدم الاستقرار على مستوى النخبة الحاكمة وفي التغيرات السريعة في شغل المناصب والأدوار السياسية، وعدم الاستقرار على مستوى المؤسسات السياسية، وعدم استقرار السلوك السياسي حيث انتشار العنف بشتى أشكاله.

سادساً- الحراك الشعبي نموذج للممارسة السياسية للطلبة في الجزائر:

تعتبر الجامعة الجزائرية جزءاً أساسياً من الحراك الشعبي الذي تعرفه الجزائر في الوقت الراهن، فهي أحد أبرز المنابر التي تصدر السياسيين وتصنع النخبة وتساهم في صنع المناخ العام السياسي وكثير من القيادات السياسية والقيادات الفكرية خرجت من الجامعات على اختلاف تخصصاتها وتوجهات طلبتها الفكرية.

يقترّب عدد الطلبة الجامعيين في الجزائر حوالي مليوني طالب، يتوزعون على حوالي 100 مؤسسة جامعية في الجهات الأربع للبلاد، حيث نتيجة التراكمات التي يعيشها الطالب الجامعي الذي أدملمدة قد تفوق 20 سنة، الهجرة غير الشرعية عبر قوارب الموت هرباً من واقعه التعيس في بلاده، وأدمن الآفات الاجتماعية والمخدرات، وكان مضرب المثل في الانسحاب التام من العمل السياسي، بفعل اليأس الذي كرسه نظام التزوير الانتخابي، والشعور بالعدائية تجاه الفعل السياسي يمكن تلمسه بسهولة في الأوساط الطلابية حيث ينأى الطالب بنفسه عن السياسة ويفرح حتى طالب الحقوق والعلوم السياسية من مناقشة الأمور السياسية بعدما أُلقت "النخب المستقطبة" وأصحاب اللوايا

الدينونة في روع الطالب أن القدر والمعارضة رذيلتان سياسيتان يحرم عليه مجرد التفكير فهما، إضافة إلى سياسة التخويف من العمل السياسي التي مارسها ولا تزال تمارسها السلطة منذ بداية التعددية السياسية بصفة خاصة، والممزوجة بأفكار معلبة بخصوص لا جدوى الوعي السياسي التي تبثها في المجتمع من خلال وسائل الإعلام، والقيود بكل الأنشطة السياسية التي يكون مصدرها الشباب، وكذا سيطرة الجيل القديم عليها وهو ما أدى إلى نفور الشباب منها بالظن إلى وجود نفس الوجوه على رأسها، فحقيقة العلاقة التي تربط الطالب الجامعي بالعمل السياسي اليوم تتراوح بين الرغبة الجامحة في الإمساك بمقاليده الحكم والمسؤولية من أدائها إلى أقصاها من جهة، ومن جهة أخرى الإقصاء الذي يتعرض له الشباب الواعي المثقف من قبل المجتمع الذي يراه حالما ومتطعلا أكثر مما يجب بسبب تقليد سياسي واجتماعي رسخ فكرة المسؤولية لكبار السن فقط في ذهن الفرد الجزائري كنتيجة لنصف قرن من الممارسة السياسية ذات البعد القسري والفكر الأبوي الذي واكبها، وأيضا كنتيجة لإبعاد مراكز البحث وإنتاج الفكر من جامعات ومؤسسات تعليمية أخرى عن السياسة ما ولد حالة من الارتباك والضبابية في الأوساط العلمية ولدت هي الأخرى شعورا بالعدائية تجاه كل ما هو سياسي، إن انسحاب الشباب من العمل السياسي في الماضي، كان أمرا تلقائيا، في منظومة سياسية، حزبية، جمعوية ونقابية استمدت نفس ممارسات حكم بوتفليقة، إذ تحولت هذه الفضاءات إلى جهاز لتخريج الزبائنية والقيادات القابلة للتطويع وتقبل الرشى السياسية، فقد مكنت هذه الممارسات لنفسها أن تظل باقي مؤسسات الدولة وأجهزة الإعلام وقطاع المال والأعمال، وهو ما عقد العلاقة بين الطالب الجامعي والنضال السياسي أكثر وأفقد هذا الأخير مصداقيته ونكهته، وعمق صراع الأجيال الثلاثة؛ جيل الثورة وجيلي الاستقلال الأول والثاني على كل المستويات.

يظهر اليوم وقد فاجأ العالم، بحس عال وراق في فهم قواعد اللعبة السياسية في بلاده، وفي حمل مرجعيات فكرية وحضارية كان الجميع يتصورون أنها حكر على نخبة النخبة، ليلتحق بذلك بركب شباب الجزائر الحي الذي عرفته البلاد في الماضي، خاصة أبطال ثورة التحرير المجيدة الذين كان جيلهم شباب لا تتعدى أعمارهم الثلاثين سنة، وبالتالي وكما حرر أسلافهم الجزائر من الاستعمار الفرنسي بالسلاح، ها هم اليوم يعلنون إصرارهم على تحرير البلاد من العصابة، ومن أذئاب الاستعمار، ولكن هذه المرة، عبر معركتي الوعي والسلمية، في مواجهة منظومة التجهيل والهمجية. وهو ما أدى بخروج آلاف الطلبة إلى التظاهر في عدد من الجامعات الجزائرية رفضا لهذه اللعبة السياسية التي انكشفت باكتشاف حالة العجز التام للرئيس السابق المنتهية صلاحيته من حوالي عام 2014.

والأجدر بنا أن نقول أن سلمية الحراك الطلابي منع تدخل الشرطة، الأمر الذي لم يسجل أية تطورات مخلة بالنظام العام، وهذه السلمية إنما تدل على تنمية الوعي السياسي للطلاب الجامعي الذي كان يعيش نوع من الضبابية والغياب الكلي من الساحة السياسية بسبب الصراعات والانقسامات الداخلية وغياب روح الجماعة التي تعمل على التكافل والتضامن لمحاربة كل أنواع الصراعات والتي سببها تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.

أن هذه السلمية خلقت نوعا من التكافل بين كافة الطلاب في الجامعة حيث كانوا ينظفون الشوارع بعد انتهاء المسيرات وكانوا يوزعون زجاجات الماء على الطلبة بالقول: "كنا نعبر عن طريق العنف سابقا في احتجاجاتنا لأن قنوات الحوار كانت مسدودة من طرف القائمين على الشأن العام ، وكان اليأس مهيمنا على العقول والنفوس ، أما اليوم فقد استرجعنا زمام المبادرة بأنفسنا، وعلينا أن نحمي المكتسبات بالروح السلمية المطلقة، ولقد شهدت مسيرات الطلبة الجامعيين التحاق الأساتذة كل يرفع شعارا سياسيا موحدًا هو خروج هذا النظام غير الشرعي.

إن انعكاسات الطالب الجامعي على الحراك الشعبي جعلت الجامعة الجزائرية تراجع واقعها وتفرض نفسها في صلاحه ، وفي توجيه الشأن العام ، بعد أن كانت مجرد محتشدات لتفريخ الطلبة الباطلين. فحسب أصداء نقلتها القنوات الجزائرية، ردد الطلبة عدة شعارات منها "ديقاج" والتي تعبر عن تمسكهم بمطلب إحداث القطيعة مع النظام والمطالبة بتغييره وذهاب كل رموزه ، كما دعا الطلبة المحتجون إلى محاسبة المسؤولين عن الفساد ونهب الثروات الوطنية مرددين عبارة "جيش شعب خاوة خاوة" وعبارة " يتنحوا وقاع" وعبارة " كليتو لبلاد يا سراقين" و "طلبة طلبة ولنا الغلبة" كل هذه الشعارات لم تأتي من فراغ بل حالة التقصير وكل محاولات النظام من محاولة إبعاد الطالب الجامعي بما يدور في البلاد، ولقد رفع الطلبة المحتجين شعارات تطالب بتغيير النظام وهتفوا "الشعب مصدر كل سلطة" و "النضال النضال حتى يتغير النظام"، وعقدت حركة طلابية قوية في الجامعات تتنوع بين التجمهر والمسيرات الضخمة وعقد الكثير من اللقاءات والتجمعات والندوات المنظمة من قبل أساتذة والطلبة في حرم الجامعة وخارجه، شارك فيها أساتذة وطلبة وبحث خطوات التصعيد دعما للحراك الشعبي من خلال إلزامية التحصيل العلمي لبناء الأمة ، ولكن في الوقت نفسه إلزامية الانضمام للحراك الشعبي والنقاش السياسي والاجتماعي حول الأوضاع في البلاد، لكن حالة الانفجار هذه لم يكن مخطط لها مثل الحراك في تونس ومصر والسودان بل بسبب الغليان الداخلي للحالة المزرية للبلاد وسيطرة فئة دون أخرى على الحياة السياسية، وكانت قبل 22 فيفري أين كان الشباب يغني في مدرجات الملاعب عن الحالات الاجتماعية وحالات التهميش والتحجير التي يمارسها النظام.

الحراك الشعبي الذي تدعم بالقوى الطلابية أربك وزارة التعليم العالي خاصة مع تذبذب سياسة القرارات وتنوعها وتناقضها عقب القرار المفاجئ ببدء العطلة الربيعية في الجامعات اعتبارا من يوم الأحد 10 مارس حتى الرابع من أفريل المقبل، في حين كانت إجازة الربيع مقررة يوم 21 مارس في سابقة هي الأولى من نوعها، ما يعني بقاء الطلبة دون دراسة ما يقارب 25 يوما وهو أمر في الحقيقة راجع لإفراغ الجامعة من كل أنواع التظاهرات التي قد تخلق النظام، وهذا القرار الذي نعتبره مناورة من مناورات النظام لمنع استمرار الحراك لكن من جهة أخرى هو احتقار لشباب هذا الوطن، وفعل خطير لما أظهره هؤلاء الشبان كفاعلين اجتماعيين ومن نضج ووعي سياسي منذ اندلاع الحراك الشعبي

واستمر الحراك الطلابي كجزء فعال من الحراك الشعبي في الجامعات الجزائرية ردا على قرار الحكومة المفاجئ بغلق الجامعات وتسريح الطلبة إلى ولاياتهم، كما صنعوا الحدث بتنظيم مسيرات كل يوم ثلاثاء مع فتح نقاشات في الفضاء العام و داخل الجامعات حول مستقبل الجزائر، وهو ما صنع المفاجأة لأن الأمر يتعلق بفئة لطالما أظهرت حالة من اللامبالاة بالشأن السياسي، كما زادت مواقع التواصل الاجتماعي وعيا وجرأة ومكنت الطلبة من ابتكار لغة خاصة بهم يفهمها هذا الجيل، وأساليب جديدة تحمل الكثير من الفن والفكاهة.

لكن في المقابل هناك بعض الجامعات من وقفت في وجه هذه الحكومة منها جامعة تيزي وزو وجامعة بجاية وجامعة الجزائر والتي اعتبرت هذا القرار إجحافا في حقهم والذي بموجبه طالب المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي والبحث العلمي برحيل وزير التعليم العالي والبحث العلمي، بسبب القرار الارتجالي وغير المشروع القاضي بتقديم العطلة الربيعية، ودون استشارة الشركاء الاجتماعيين وهذا ما يؤكد مرة أخرى الفشل الذريع في تسيير قطاع التعليم العالي، وسعيه في كل مرة إلى تسييس وتخريب الجامعة الجزائرية وإبعادها عن دورها الحقيقي المنوط بها.

ولعل ما يمكن توضيحه أن حراك الطلبة الرافض لفكرة توريث العصابة هو انخراطهم في السياسة بعدما كانت من الأمور التي لا يرغبون في التطرق إليها على خلفية عدم ثقتهم في كل السياسات المنتهجة من قبل النظام، الذي ما يتجنبون قول الحقيقة في خطاباتهم ويقدمون وعودا غير قابلة للتجسيد ولا يتقبلها العقل، لكن بعد العطلة الربيعية رجع الطلبة الجامعيين إلى حراكهم الشعبي بتنظيم وقفات احتجاجية للتعبير عن تمسكهم بمواصلة الإضراب عن الدراسة إلى غاية تحقيق مطالب الشعب المتعلقة بتغيير النظام ورحيل الوجوه القديمة والدخول في مرحلة انتقالية توافقية تضع الأسس لقواعد ديمقراطية جديدة.

والأمر الملاحظ أن الطلبة الجامعيين انقسموا إلى ثلاث تيارات أساسية وهي:

التيار الأول : والذي ينادي بالإضراب المفتوح وهذا التيار يعتبر نفسه الصورة المعارضة للنظام والرافض لأي طرح آخر أو العودة للدراسة لغاية خروج كل الوجوه المحسوبة على النظام السابق والتي تعتبر أن الجامعة هي الفضاء الأكثر تأثيرا على النظام من خلال المسيرات والوقفات الاحتجاجية , وهم ضد أي فكرة تدعو للدراسة لأنها تراها مضيعة للوقت .

التيار الثاني : وهو الذي يريد أن يعود للدراسة, ولا يؤيد فكرة الإضراب أساسا, بل يرى بأن الجامعة لا يجب عليها أن تفرغ من الطلبة , وأن الإضراب أدى إلى عودة الطلبة إلى منازلهم, ومنه فالإضراب لا يؤدي هدفه , بل يعزز الطرح الذي جاء به النظام السابق وهو إفراغ الجامعة من الطلبة , وهذا سيؤدي إلى تعطيل السنة الدراسية(سنة بيضاء) وبالتالي هم ضد فكرة الإضراب من أساسه.

التيار الثالث : وهو التيار الوسط والذي يقترح فكرة الاحتجاج في يوم واحد من الأسبوع كيوم الثلاثاء, وباقي الأيام تكون للدراسة, دعم الحراك الشعبي ومواصلة الدراسة والتعبير بوسائل أخرى كوسائل التواصل الاجتماعي , وإقامة حملات تنظيف في الحرم الجامعي لبعث صورة إيجابية لسلمية الحراك. من خلال التأمل في هذه التيارات نلاحظ بروز تحولات سوسيوسياسية في الجامعة الجزائرية , من تسليط الضوء على الأمور والقضايا الوطنية, إلى نشوب صراعات بين التيارات الثلاثة, والتي تدعي كل واحدة على أنها صائبة ومحقة خاصة مع بروز فكرة التخوين التي تقوم بها المنظمات الطلابية عند عزل الرئيس المنتهية صلاحيته من الحكم والتي كانت تحت غطاء جبهة التحرير الوطني والتي تعتبر نفسها لها وصاية على الشعب, هذه المنظمات التي تبحث عن منفذ لزعزعة الحراك الشعبي من خلال تقسيم الطلاب الجامعيين وزرع الفتنة بينهم, وهنا يكمن الخطر على الجامعة الجزائرية التي إن انقسمت سيؤدي ذلك إلى تعطيل أهم مؤسسة, والمشكلة ليست في تعطيل الدراسة التي يمكن إيجاد وسائل وسبل لاستدراكها , بل يكمن الخطر في انقسام الطلبة لتيارات وما يلازمه من بروز النزعات والنزاعات, بل أبعد من ذلك بروز انقسام لدى الأساتذة أين يوجد تيار منهم لا يريد أن يقدم الجامعة كإطار أكاديمي في عملية حسم الحراك بعيدا عن الحراك الشعبي, وإن انحصر التحرك فهو مربوط بتخصصات معينة كالعلوم السياسية والحقوق, خاصة القانون الدستوري والاقتصاد من خلال طرح مبادرات أو تقديم تحليلات لما يحدث, وهذا إلى جانب مبادرات لأساتذة آخرين يريدون تفعيل الجامعة بشكل قيادي في عملية الحراك وهذا المطلوب في الوقت الراهن من خلال طرح التصورات خاصة أساتذة علم الاجتماع التي عندهم تحليلات لهذا الواقع السوسيوسياسي, وعدم الاكتفاء بالمواكبة, بل الدخول بشكل أساسي ورئيسي في عملية التغيير من خلال تفعيل مراكز البحث المختلفة وفتح ورشات للنقاش والمبادرة وتوجيه الطلبة لخدمة المجتمع والحراك وزيادة الوعي العام.

إن فئة الطلبة الجامعيين على اعتبار أنها فئة من الشباب، تأثرت بالسياسات التي انتهجتها الدولة الجزائرية، مما أدى إلى ظهور آثار وانعكاسات سلبية على كل فئات المجتمع بما في ذلك خريجي الجامعات، بحيث أدت البطالة المتزايدة إلى تراكم مشاعر الإحباط والفشل والقهر الاجتماعي، وشبابنا اليوم يسعى للاستقرار والاستفادة من مناصب بحجة أن البلد يزخر بثروات هائلة ومن حقهم العيش بكل حرية، هذا ما جعل هذه الفئة تشارك كفاعل في الحراك الاجتماعي باستراتيجيات مختلفة وهذا ما شكل لديهم نوع من التلاحم والتضامن بينهم حول قضية الوطن، كما أن الحراك الاجتماعي الذي تشهده اليوم بلادنا الجزائر سيؤدي إلى تشكيل طبقة سياسية، وإعادة تأسيس لثقافات جديدة على مستوى التصورات والممارسات والعلاقات الاجتماعية والفضاء العام.

ولعل انتشار الوعي السياسي في هذه الآونة الأخيرة بين الطلبة الجامعيين من خلال الحراك السلمي والتخطيط وحققهم في المشاركة في صنع القرار دليل على الاستقرار والتماسك.

إن البيئة الجامعية هي بيئة مجتمعية تتداخل فيها المصالح والتوجهات وتنشئ فيها العلاقات وتتجرب فيها وجهات النظر المختلفة خاصة في ظل المتغيرات والثورات المعرفية والتكنولوجية المتسارعة والتي من إفرازاتها المجتمعية كثرة الحركات الاجتماعية المناادية بالتححر والتغير ومن أبرزها الحراك الطلابي من 22 فيفري إلى يومنا هذا والذي ساهم بشكل واضح في تغيير الفعل الطلابي من الإنسحابية إلى المطالبة السياسية بالبحث عن مصادر القوة الحقيقية في المجتمع ومحاولة تدعيم التأييد النضال الطلابي بالتأييد الاجتماعي العام ويبقى الميدان السياسي العام للجزائر خاضع لكثير من السيناريوهات والإفرازات المحتملة .

ولا يعد نضال الطلبة الجزائريين جديدا، فهو يمتد بعمر الحركة الوطنية الجزائرية نفسها، ذلك أنه ومنذ أن أكتشف طلبة الجزائر في العقد الثاني من القرن العشرين، فعالية العمل التنظيمي داخل الجامعات والمعاهد بدؤوا ينظمون أنفسهم مبكرا في زمن الاستعمار الفرنسي، حيث تشكلت رابطة الطلبة الأهالي في عام 1926، قبل أن تتحول في العام الموالي إلى جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا، كما كان لطلبة الجزائر في جامعة الزيتونة بتونس دورا فعالا في إحياء هذا النضال الطلابي بعد ذلك، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وقد برز في تلك الفترة سياسيون محنكون في صفوف طلبة الجزائر، كان لهم دور هائل في الحركة الوطنية الجزائرية، من أمثال فرحات عباس، السعيد الزاهري، وشاعر الثورة الكبير مفدي زكريا، والشيخ البشير الإبراهيمي (جمعية العلماء المسلمين)، ومحمد يزيد، عبد السلام بلعيد، وأحمد طالب الإبراهيمي قبل أن يتبلور ذلك النضال في إعلان الطلبة الجزائريين دعمهم الكامل ومساندتهم لجيش التحرير الوطني في كفاحه المسلح ضد الاستعمار في 11

فيفري 1955، أي بعد حوالي ثلاثة أشهر فقط من اندلاع الثورة التحريرية ، مع التحاق أعداد كبيرة من الطلبة بصفوف المجاهدين.

وأدى هذا الموقف البطولي لطلبة الجزائر الى إقدام السلطات الاستعمارية على حملات اعتقال وتعذيب في صفوف الطلبة ، الأمر الذي دفع بهم الى إعلان الإضراب العام عن الدروس في 20 جانفي 1956، قبل أن يتم الإعلان عن الإضراب العام للامحدود عن الدراسة في 19 ماي 1956، والالتحاق بأعداد أكبر بصفوف جيش التحرير.

ويذكر التاريخ عن بطولات أسماء خالدة لطلبة الجزائر في مواجهة الاستعمار الفرنسي، ومنهم الشهيد عمارة رشيد، الذي أقدمت سلطات الاحتلال على إحراق جثته بالبئزين بعد سقوطه شهيدا، وتنفيذ حكم الإعدام بالمقصلة في حق الطالب عبد الرحمن طالب(24 أفريل 1958) ، وذلك في سجن بارباروس الشهير، بعد تعذيب وحشي رهيب.

وواصلوا النضال حتى حققوا النصر في 05 جويلية 1962. أما فترة حكم الرئيس أحمد بن بلة تميزت على الصعيد السياسي بالتضييق في مجال المشاركة السياسية بسبب منعها لانتعاش التنظيمات السياسية، وإقرارها بأحادية الحزب باعتباره قرارا تاريخيا، أما في فترة حكم الرئيس هواري بومدين فقد اختلفت الثقافة السياسية عن المرحلة التي سبقتها ، حيث عارض الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين الانقلاب الذي قاده العقيد هواري بومدين ضد الرئيس بن بلة ، الأمر الذي أدى الى تجميد الاتحاد في عام 1967 ثم الى حله في عام 1972، ليتيم دمج الاتحاد ضمن الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية التابعة وقتها للحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني)

ومع ميلاد دستور 1976 الذي ركز على التنمية الاقتصادية، بل اشترط في بنية المؤسسات السياسية تركيبة اقتصادية من عمال وفلاحين يتبنون التوجه الاشتراكي، أين برز دور الطالب الجامعي كفاعل في مجال الدعاية حول خدمة الزراعة ، لقد قام النظام على الأحادية الحزبية وما صاحبه من احتكار للسلطة وممارستها من قبل نخبة سياسية عسكرية، مع غياب المشاركة السياسية ، وكان هدف الممارسة السياسية في عهد بومدين إنشاء قواعد تؤكد شرعية النظام وتعيد الاعتبار للدولة.

عرفت سنة 1989 بالتعددية السياسية والانفتاح السياسي أين ولدت الكثير من التنظيمات الطلابية بمختلف توجهاتها، وكان كل تنظيم منها يتبنى مبادئ حزب سياسي معين، ودخلت في صراعات مشابهة لتلك الصراعات الحزبية من خلال النضال والدفاع عن حقوق الطلبة انطلاقا من أفكار شيوعية يسارية لبعضها، وإسلامية محافظة للبعض الآخر، الأمر الذي فتح الباب على صراعات إيديولوجية كبيرة في قلب الجامعة الجزائرية، وأثر على قدرتها على السيطرة على هذه التنظيمات التي أثبتت قدرتها على بسط نفوذها وأفكارها السياسية والفكرية على فئات واسعة من الطلبة.

ثم عين لمن زروال رئيسا للدولة وقام بتعديل الدستور 1996 وتنظيم التشريعات 1997 و أمام الفشل في إعادة الأمن اضطر زروال إلى تنظيم الانتخابات الرئاسية المسبقة , أين فاز بها عبد العزيز بوتفليقة في 15/04/1998 هذه العهدة تميزت بإصدار قانون اللوائح المدني في إطار المصالحة الوطنية والذي عرض على استفتاء شعبي 16/09/1999 .

وازداد الوضع سوءا في زمن بوتفليقة, حين حاولت آلة النظام عبر ما يسمى ببرامج إصلاح التعليم العالي, عبر سياسة تخريج مئات الآلاف من الطلبة سنويا ولكن من دون مستوى حقيقي, عبر اعتماد سياسة الكم على حساب الكيف, بغرض إبعاد الطالب الجامعي عن جميع الممارسات السياسية, الأمر الذي فجر بركان 22 فيفري الماضي, ويظهر الطلبة الجامعيون من جديد على حقيقتهم الثورية والواعية, التي حيرت العالم.

وعليه يمكن القول أن في السنوات الأخيرة, رغم تعدد التنظيمات الطلابية التي نذكر من أهمها: الاتحاد العام الطلابي الحر الذي يعتبر امتداد الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين, والاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين, والتحالف من أجل التجديد الطلابي الوطني و التضامن الوطني للطلاب, إلا أنها فقدت ذلك التأثير المرجو منها في أوساط الطلبة, وأصبحت مجرد تنظيمات شكلية ذات نشاطات ثقافية واحتفالية محدودة بسبب التضييق من طرف السلطة, وتحييدها وتقزيم دورها في النضال الطلابي.

ويعتبر الحراك الشعبي بالنسبة إلى الجزائريين حدثا تاريخيا بارزا, يضاف إلى نضالهم, إذ استطاع أن يعيد إليهم أمل تغيير الأوضاع, لا سيما فئة الطلبة الجامعيين التي همشت كثيرا في العقود الثلاثة الأخيرة, في ظل سوء التسيير وغياب تكافؤ الفرص وتفشي البطالة و انتشار الفساد السياسي, بشكل حرّمهم من حقوقهم. وهو ما قلب المعادلة رأسا على عقب, وأعلن عن ميلاد جيل جديد تماما, لا يؤمن إلا بشرعية الصندوق واحترام خيارات الشعب, بما يؤسس لجزائر مختلفة, يمتلك فيها هذا الجيل مستقبله بيده, وينهي وصاية جيل الثورة, والحرس القديم.

الخاتمة

تم التناول في هذه الورقة البحثية موضوع الطلبة والممارسة السياسية في الجزائر دراسة سوسيوتاريخية وقد تبين فيها بوضوح الغياب الكلي للطلاب الجامعي عن ممارسة السياسة من حيث حالة التقصير التي تتبعها السلطة السياسية في تشييت فكره وعدم فتح الباب أمام المشاركة في السياسة والتنمية السياسية وخلق آليات تكبح كل دلالات النهوض بالمجتمع, فعلى مستوى الممارسة السياسية يتبين أن الطالب يعيش نوع من الضبابية المقصودة لأن فئة الشباب لها دور في التغيير

والمساهمة في الإصلاح السياسي والاجتماعي ولعل السلطة استطاعت بعد الاستقلال ممارسة ثقافة الإقصاء والترهيب والترغيب وهو ما عجل بظهور أزمة سياسية خانقة سببها التراكمات وحالات الكبت التي انفجرت في الحراك الشعبي يوم 22 فيفري 2019 والمطالبة بالتغيير الجذري للنظام الذين مازالوا متمسكين بالشرعية الثورية.

أما أهم التوصيات والاقتراحات التي يمكن أن نختم بها , نوجزها في خمسة توصيات رئيسية هي :

- ضرورة فتح باب الحوار كآلية للانتقال الديمقراطي
- ضرورة تفعيل دور الشباب وإدماجهم في الحياة السياسية والاهتمام بهم من طرف المسؤولين والقادة السياسيين وتوفير كل حاجياتهم ومتطلباتهم.
- ضرورة تفعيل متطلبات الممارسة السياسية كالمشاركة السياسية والثقافة السياسية والتنمية السياسية والعمل السياسي بهدف زرع روح المشاركة في صنع القرار وتوجيه الرأي العام.
- ضرورة تسييس الجامعة لأنها تعتبر منبر لكل النقاشات والمشاكل في المجتمع
- فتح الباب أمام النخب المثقفة والأكاديميين لإلقاء المحاضرات خاصة في الحياة السياسية والتشاور لإيجاد الحلول المناسبة خدمة للمجتمع.

قائمة المراجع :

- (1) 1- محمد حليم ليمام. (2003). ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار والإصلاح. بيروت، لبنان : مكتب دراسات الوحدة العربية.
- (2) 2- Cessari, J. (1995, Juin). LETAT ALGERIEN PROTAGONISTE DE LA CRISE. In M EDITERRANEENS. l'Algérie en Contrechamps(70-71).
- (3) 3- Florent, J. (2011). Larousse.Dictionnaire max poche.France.
- (4) 4- Manshipour, M. (1995). Democratization.Liberalization and Humane Rights in the third world.London: Reinenpublishers INC.
- (5) 5- Pierre, B. (2001). Science de la science et réflexivité (Vol. Raison d'agir). Paris.

الطالب الجامعي والممارسة السياسية في الجزائر النبش في الجذور والرهانات

- (6) 6- prelot, M. (s.d.). Science politique. Paris, france: D.U.F.
- (7) 7- أبو القاسم سعد الله. (1998). تاريخ الجزائر الثقافي. بيروت، لبنان : دار الغرب الإسلامي.
- (8) 8- أحمد مريوش. (2006-2005). الحركة الطلابية الجزائرية ودورها في القضية الوطنية وثورة التحرير 1955. الجزائر: قسم التاريخ جامعة الجزائر رسالة دكتوراه غير منشورة.
- (9) 9- السعيد، حسن. (2011). نشأة الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ودوره في معركة التحرير. مجلة الأصدال(8)، صفحة 23.22.21.
- (10) 10- المتحف الوطني للمجاهد. (17 ماي 1998). الذكرى الثانية والأربعون لإضراب الطلبة الجزائريين 19 ماي 1956-19 ماي 1998 ندوة تاريخية حول الذكرى. الجزائر: مقر المتحف الوطني.
- (11) 11- بدوي أحمد مرسى. (خريف 2009). مابين الفعل والبناء الاجتماعي: بحث في نظرية الممارسة عند بيار بورديو. اضافات.
- (12) 12- برهان الدين غليون. (بلا تاريخ). معوقات الديمقراطية في الوطن العربي. تم الاسترداد من <http://saberalfaituri.maktoobblog.com/291629/%85%D8%D9%88%D9%82%D8%>
- (13) 13- بغداد خلوفي. (2013). نشاط الحركة لطلابية الجزائرية أثناء الثورة التحريرية (1954-1962) . الجزائر: دار المحابر.
- (14) 14- بورديو، و وفاكونت. (1997). أسئلة علم الاجتماع في علم الاجتماع الانعكاسي (المجلد 1). (عبدالجليل الكور، المترجمون) الدار البيضاء المغرب: دار يقال.
- (15) 15- بيار بورديو، و وآخرون. (1993). حرفة علم الاجتماع. (نظير جاهل، المترجمون) بيروت، لبنان: دار الحقيقة.
- (16) 16- بيير فافر، و جان لوكان. (2000). دراسات في علم السياسة (المجلد 1). (ناظم عبد الواحد الجاسور، المترجمون) عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- (17) 17- ثناء فؤاد عبد الله. (2003). الحزب والسياسة والديمقراطية. مجلة الإسلام والديمقراطية(3).
- (18) 18- جريدة المجاهد. (8 أوت، 1960). اللسان المركزي لجهة التحرير الوطني. جريدة المجاهد(74).
- (19) 19- جريدة المجاهد. (1960/7/21). كيف عاش المؤتمر الرابع. جريدة المجاهد(74).
- (20) 20- جمال الدين ابن منظور الناصري. (2004). لسان العرب. بيروت، لبنان : دار صابر.
- (21) 21- حسين توفيق إبراهيم. (2008). النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها (المجلد 2). بيروت، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية.

- (22) 22- حكيم قيدوم. (2003-2004). السياسة الأمريكية اتجاه قضايا حقوق الإنسان بعد 11 سبتمبر 2001.
- (23) 23- خميس حزام والي. (2003). إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع الإشارة إلى تجربة الجزائر. بيروت، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية.
- (24) 24- دون كاتب. (1957). جريدة المقاومة الجزائرية(14).
- (25) 25- دون كاتب. (1 نوفمبر، 1957). اللسان المركزي لجهة التحرير الوطني. جريدة المجاهد(11).
- (26) 26- دون مؤلف. (1991). المنجد في اللغة والإعلام (المجلد 31). بيروت، لبنان: دار المشرق.
- (27) 27- رايح كمال لعروسي. (2007). المشاركة السياسية وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر (المجلد 1). الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع.
- (28) 28- شوفاليه ستيفان، و شوفري كريستيان. (2013). معجم بورديو، ت ، الزهرة ابراهيم (المجلد ط1). دمشق: دار الجزائر dar eldjazair.
- (29) 29- صالح بلحاج. (1988). المؤسسات السياسية الجزائرية عند جون لوكا وجون كلود فاتان. معهد الترجمة، الجزائر: جامعة الجزائر.
- (30) 30- صالح بن القبي. (2002). الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم. الجزائر.
- (31) 31- طارق محمد عبد الوهاب. (1999). سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- (32) 32- عباس محمد. (2007). نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية (1954-1962). الجزائر: دار القصة.
- (33) 33- عبد العالي دبله. (2004). الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصادية والمجتمع و السياسة (المجلد 1). دار الفجر للنشر والتوزيع.
- (34) 34- عبد القادر المخادمي رزيق. (2004). آخر الدواء الديمقراطية (المجلد 1). دار الفجر للنشر والتوزيع.
- (35) 35- عبد الله جاب الله. (2002). شرعية العمل السياسي. الجزائر: دار المعرفة.
- (36) 36- عقيل محمد بن علي المهدي. (2003-2004). الجامعة ومكوناتها الأساسية في الفكر المعاصر. القاهرة، مصر: دار الحديث.
- (37) 37- علي سالم، و بيار بورديو. (2010). كتابات معاصرة (المجلدات 37 مايو- يونيو). بيروت.
- (38) 38- علي محمد بيومي. (2004). دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي. القاهرة: دار الكتاب الحديث.
- (39) 39- عمار هلال. (1986). نشاط الطلبة إبان ثورة نوفمبر. الجزائر: دار لافوميك.

الطالب الجامعي والممارسة السياسية في الجزائر النبش في الجذور والرهانات

- (40) 40- عن عبد الحميد مهري. (20 ماي، 2010). عن عبد الحميد مهري. جريدة الشروق (2939).
- (41) 41- غازي الصوراني. (أكتوبر 2018). مدخل الى الفلسفة الماركسية (المجلد 1). (نضال نبيل أبو مائلة، المحرر) غزة.
- (42) 42- فرانسيس وولف. (1994). أرسطو والسياسة (المجلد 1). (أسامة الحاج، المترجمون) بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- (43) 43- فضيل دليو، و آخرون. (2006). المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة (المجلد 2). قسنطينة: مخبر التطبيقات التربوية والنفسية.
- (44) 44- محمد العربي الخطابي. (1998). موسوعة التراث الفكري العربي الإسلامي (نصوص رائدة مع مدخل خليلي ومقدمة نقدية) (المجلد 1). بيروت، لبنان : دار الغرب الإسلامي.
- (45) 45- محمد عباس. (2009). نداء الحق...شهادات تاريخية. الجزائر: دار هومة.
- (46) 46- هيئة التحرير. (21 جويلية، 1960). مؤتمر الطلبة يثير اعجاب طلاب العالم. جريدة المجاهد (4ع).
- (47) 47- يحي بوعزيز. (2004). موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب (الإصدار ج2). دار الهدى.